جامعة الدول العربية

الإدارة السياسية

المسألة الليبية

القاهرة: ١٩٥٠

جامعة الدول العربية

الإدارة السياسية

المسألة الليبية

القاهرة : ١٩٥٠

تقرير مقدم من الأمين العام الى مجلس جامعة الدول العربية

الدورة الثانية عشرة — مارس سنة ١٩٥٠ عن « قضية استقلال ليبيا »

الفصل الأول

جهود الجامعة العربية خارج ليبيا

الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا

عنيت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بقضية استقلال ليبيا جريا على سياستها الخاصة نحو الشعوب العربية من جهة وعلى السياسة العامة التى رسمتها لنفسها وهى مناصرة كل شعب مناضل فى سبيل استعادة حريته واستقلاله من جهة أخرى.

وقد استهلت مساعيها فى القضية الليبية بأن أرسل الأمين العام إلى حكومات الدول العربية قبيل اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ المذكرة الآتية :

« إن قرب اجتماع وزراء الخارجية فى لندن وما يقال عن بحث المسألة الإيطالية فى هذا الاجتماع وما علمت من أنه فى رأس المسائل المعروضة فى جدول أعمال ذلك الاجتماع مسألة المستعمرات الإيطالية ، يستلزم بيانا عاجلا بوجهة النظر العربية سواء أكانت لأهل البلاد أنفسهم أو للدول العربية المشتركة فى الجامعة ، أو للرأى العام العربى . فلذلك يحسن أن أبعث الى حضراتكم برؤوس المسائل الآتية ملخصة على وجه العجلة :

١ — إن البلاد المعروفة قديماً باسم طرابلس الغرب والمعبر عنها حديثاً باسم ليبيا هى عبارة عن المساحة الواسعة التى تبتدىء من حدود مصر الغربية وتنتهى عند الحدود التونسية والجزائرية والتى تحد جنوباً بأملاك فرنسا والصحراء

الكبرى . وهى بلاد يسكنها العرب ويدين أهلها الأصليون جميعاً بدين الإسلام منذ أكثر من عشرة قرون . وقد كانت طوال الفترة الإسلامية أى فى الثلاثة عشر قرناً الأخيرة بلاداً واحدة لم ينفصل بعضها عن بعض الا فترات قصيرة ولم يتغلب عليها الأجانب الا فترات قصيرة أيضاً . كذلك استمرت أثناءها تناضل حتى استردت وحدتها وحريتها . فكل تغيير بتجزئتها يناقض تاريخها الطويل بل أن وحدتها هذه كانت موجودة منذ فجر المسيحية . وهذه الوحدة ليست ضرورية من الناحية الادارية فحسب بل هى ضرورة اقتصادية واجتماعية لاسبيل لتجاهلها . اذ أن البلاد قليلة السكان مترامية الأطراف فقيرة فى مجموعها تتعاون أجزاؤها لتكملة بعضها وتأمين حياتها فبعض المناطق تدر محاصيل لا تنمو فى المنطقة الأخرى . فالتمر مثلا يكثر فى جهات « فزان » وبعض الشواطىء والزيتون وزيته يكثر فى مناطق الجبال وبعض السهول والقمح يجود فى بعض الوديان والشعير فى ساحات أخرى وكذلك الذرة وأشجار الفاكهة كما أن رعاية الابل تصلح لها بعض مناطقها ولا تصلح لرعاية الشاة أو البقر وهكذا .

فلو أن هذه المناطق مزقت وفصل بعضها عن بعض لهلكت بينما هى تكمل بعضها وتتبادل ماعندها وتستعين بذلك على عيش محدود وأمطار تختلف سنة فى جهة وتزيد سنة فى جهة أخرى فيتبع البدو سير هذه الأحوال وينتقلون فى بعض أرجائها شمالا وجنوبا أو شرقا وغربا . ويعيش بعضهم فترة من السنة حضر وفى فترة أخرى بدو ليكملوا أقواتهم وليتغلبوا على طبيعة البلاد .

وكذلك تقتضى مصلحة الأمن والادارة أن توحد الحكومة فى هذه البلاد الشاسعة . وقد علمت هذه الحقيقة بالتجربة جميع الحكومات التى حكمت طرابلس حتى الأجنبية منها . فى العهد العثمانى والعهد الإيطالى كانت ادارتها موحدة ولم تلجأ الحكومة الفاشية فى آخر سنى حكم موسولينى الى تجزئتها الى ولايات الا لدواعى سياسية وعسكرية مؤقتة ناشئة عن استمرار أهل البلاد فى مقاومتهم الطويلة وحروبهم التى دامت عشرين سنة . ومع ذلك فانه رغم هذا

التقسيم كانت الولايات الأربع التى قسمت اليها البلاد كلها فى حكومة واحدة تشرف عليها إدارة واحدة ولو أن مقرها روما .

بناء عليه

فان كل تجزئة لطرابلس الغرب (ليبيا) الى قسمين أو ثلاثة هى ضد مصلحة البلاد وضد رغبة الأهالى ولا ترضاها الدول العربية التى ترتبط بميثاق الجامعة والتى اتفقت فى هذا الميثاق على أن تراعى شئون العرب ومصالحهم أينما كانت .

استقلال طرابلس (ليبيا)

٢ — وقد يظن لأول وهلة أن البلاد الطرابلسية لا تستطيع أن تنشىء لنفسها إدارة مختارة من أبنائها أو إدارة مستقلة فانها تحتاج الى مران طويل لاقامة حكومة حديثة صالحة والواقع أن طرابلس قد حكمت نفسها بنفسها فترات متعددة فى التاريخ بل من المحقق أنها لم تحكم حكما أجنبيا ضد إرادتها الا فترات قصيرة لم تتوان فى أثنائها عن الكفاح والمقاومة للحاكم الأجنبى حتى ظفرت بالحرية ومثل ذلك استيلاء مملكة صقلية أو مملكة أسبانيا فى الفترات الوجيزة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر أو مملكة إيطاليا فى هذا القرن . وحتى الحكم العثمانى فى طرابلس لم يكن قهراً أجنبيا وانما كان بدعوة من أهل البلاد وبرغبتهم سواء قبل استقلالها على يد الدولة « القره منليه » أو بعدها فى أوائل القرن الماضى . ففى هاتين المرتين جاء العثمانيون الى طرابلس برغبة أهل البلاد بل نتيجة لوفود أرسلوها لدعوة الخليفة لاستلام حكم البلاد بعد أن تدهور البيت « القره منلى » على يد آخر ولاته يوسف باشا .

ولما داهم الايطاليون طرابلس فى سنة ١٩١١ نهض أهل البلاد بإجماعهم لتأييد حكومة العثمانيين والنضال معا ضد الايطاليين وأثبتوا بذلك أن الحكم العثمانى لم

يكن فى نظرهم حكما أجنبيا بل استمروا فى المقاومة بعد تسليم العثمانيين عشرين سنة أخرى .

والواقع أن الحكم العثمانى لم يجرد البلاد من الحكم الذاتى فقد كان أبناء تلك البلاد يتولون المناصب الرفيعة فى بلادهم وخارج بلادهم سواء اكانت هذه المناصب عسكرية أو إدارية أو مالية بما أهلهم لاعلان الحكم الجمهورى عقب الحرب الماضية والاستمرار فى المقاومة اثنتى عشر سنة بعد الحرب الماضية. ومن أبناء هذه البلاد نخبة ممتازة من ذوى التجربة والدراية مشتتون فى جميع الاقطار العربية كمصر والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان . ومنهم عدد كبير فى تركيا وفى أواسط أفريقيا خصوصا فى منطقة (كانم) و (بحيرة شاد) وفيهم الكفاية لاقامة حكومة موحدة ببرقة وطرابلس وفزان ومن المتيسر اقامة مثل هذه الحكومة وادخالها عضوا فى جامعة الدول العربية وامدادها بالمعونة التى تلزمها فى بادىء الأمر من البلاد العربية وعلى الأخص مصر .

إن رغبة أهل البلاد التى لاشك فيها والتى يظهرها بأجلى معانيها الرجوع الى رأيهم واستفتاؤهم هى الانضمام الى مصر بادارة مختارة أو استقلالهم والحاقهم واندماجهم بذلك فى كتلة الأمة العربية عن طريق مصر أو الجامعة . وهم فى سبيل هذه الوحدة لن يتأخروا عن بذل كل مجهوداتهم لحريتهم وتكاتفهم مع إخوانهم وجيرانهم العرب .

ولقد وردت الى عدة كتب وعرائض من السادة السنوسية ومن أعيان البلاد وزعماء العشائر فيها والفئات المتنورة كلها ترمى الى هدف واحدهو الوحدة فى طرابلس(ليبيا)والانضمام الى الكتلة العربية والنفور من تجزئة البلاد أو حكم الأجنبى فيها مباشرة أو بالواسطة .

وأعيان البلاد وقادتها وزعماء العشائر وأصحاب الرأى فيها معروفون ويمكن

دعوتهم الى مؤتمر سواء المقيمون فيها أو المشتتون فى الأقطار الأخرى بسبب الحكم الايطالى الجائر واستبداد الفاشيست .

وانى لا أشك فى أن مثل هذا المؤتمر سيقرر الرغبة العامة الواضحة لأهل البلاد وهى استقلالهم وحريتهم واتحادهم مع بقية الاقطار العربية .

لقد ظهرت أقوال فى الصحف وآراء فى دوائر عليمة متعددة تشير الى احتمال تقسيم البلاد بحيث يعاد نصفها الغربى لايطاليا وجزء من جنوبها يعطى لفرنسا ونصفها الشرقى يعطى لبريطانيا . وقيل كذلك أنها قد توضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى . فهذه الأقوال والآراء فضلا عما فيها من نكران لحقوق العرب ونكران لجهوداتهم العظيمة فى معاونة الحلفاء بالسلاح وبكل الوسائل فانها ترمى بمصلحة أهل البلاد ورقيهم واستقرار السلام فيهم ظهريا . وهى فضلا عن مخالفتها لمصلحة الطرابلسيين (الليبيين) تتعارض تماما مع أغراض جامعة الدول العربية وأهدافها ولا يمكنها بحال أن تقر مثل هذه الآراء ولا أن تعين عليها بالوقوف مكتوفة أمام مؤيديها .

فأهل البلاد هم أصحاب الرأى الأول فى تقرير مصيرهم كما أن أحق النـــاس برعاية مصالحهم وتأييد مطالبهم هم أبناء عمومتهم واخوانهم فى العقيدة وجيرانهم فى الوطن من أهل الأقطار .

ليس من مصلحة الأمن العالمى فى هذه المنطقة أن يحمل أهلها وجيرانها على قبول تسوية للمسألة الليبية تخالف التاريخ والعرف والمصلحة الاقتصـــادية للبلاد والشعور القومى فيها وحتى اذا فرض - وهذا غير صحيح - ان البلاد تحتاج الى معاونة أجنبية ووصاية خارجية فان أحق الناس بهذه الوصاية هى الدول العربية المشتركة فى ميثاق الأمم المتحدة . وأبسط قواعد الانصاف يستلزم أخذ رأى أهل هذه البلاد فى اختيار الأوصياء عليهم .

ان التجربة الألمية للبلاد العربية وما قاسته من نظرية الانتداب كما طبقتها

عصبة الأمم بعد الحرب الماضية قد دلتنا على أن الأثرة والأنانية والتخصص بانتداب دولة معينة ذات مصلحة خاصة على قطر من الأقطار معناه تحكيم هذه الدولة فى مقدرات شعب لاترى هى من مصلحتها ان تسارع فى تدريبه على الحكم الذاتى أو تهيئته للاستقلال . وهذه التجربة لاتزال ماثلة أمام أعين الجماهير فى البلاد العربية فهى لذلك ترفض كل وصاية تأخذ شكل الانتدابات الماضية التى جربوها ولا بد من طمأنة هذه البلاد الموصى عليها وانها لاتشبه فى شىء ماجربوه فى الماضى وأنه كذلك مقصود بها خير الأمم المتحدة جميعا .

لهذه الأسباب كلها أعتقد أن الدول العربية تؤيد ما أشرت اليه وان الخطة التى تضمنتها مواد هذه المذكرة تصلح أساسا لسياسة يجتمع عليها الرأى فى دول الجامعة بل فى البلاد العربية كلها . واعتقد أن المطالبة بها والسعى لتحقيقها يتفق مع أمانى أهل البلاد ومع المبادىء التى يرمى اليها ميثاق الجامعة .

ان طرابلس (ليبيا) تقف فى هذه اللحظة فى مفترق الطرق تنتظر كما ينتظر العالم العربى موقفا حاسما يحول بين سقوطها مرة أخرى فريسة للحكم الاجنبى سواء أكان مباشرة أو بالواسطة.

انى أعتقد ان الجامعة اذا نسقت خططها فى سياستها بالنسبة لهذه المسألة لتحظى بتأييد أهل البلاد أنفسهم لها بكل وسائلهم . كما أعتقد أن الدفاع عنها بحزم وثبات ينتج التأثير المطلوب والنجاح المرجو ان شاء الله » .

وقد جاء هذا السعى من الأمين العام متمشيا مع ماجاء فى أحد ملاحق ميثاق جامعة الدول العربية بشأن التعاون مع الدول غير المشتركة فى المجلس والذى ينص على مايأتى :

« نظرا لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها ولجانها شئونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على

ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصى بجلس الجامعة عند النظر فى اشتراك تلك البـــلاد فى اللجان المشار اليها فى الميثاق (مادة ٤) بأن يذهب فى التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها وأن يعمل بعد ذلك على اصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ماتهيئه الوسائل السياسية من أسباب » .

° ° °

وعلى أساس هذه المذكرة تقدمت الحكومة المصرية الى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ بمذكرة مماثلة شرحت فيها القضية الليبية وتمسكت لعرب ليبيا بحق تقرير المصير وطلب الاستقلال ووحدة البلاد . وتبعتها فى ذلك فيما بعد باقى الدول العربية الأخرى .

وقد انتهز الأمين العام فرصة زيارته لعواصم الدول العربية قبل رحلته الى لندن فى سبتمبر سنه ١٩٤٥ فتابع مساعيه فى هذه القضية بأن قابل فى جدة وزير أمريكا المفوض وزار المفوضيه الانجليزية ، وتحدث الى المسئولين فى شأن هذه القضية ولما تشرف بمقابلة جلالة الملك آل سعود عرض على مسامعه مسألة ليبيا وعند زيارته لبغـــداد تباحث مع المسئولين فى شأنها وعرض على الحكومة العراقية مذكرة الحكومة المصرية السالفة الذكر ، وفى عمان تشرف بمقابلة جلالة الملك عبد الله وعرض على جلالته هذه القضية . وكذلك لما تشرف بمقابلة فخامة السيد شكرى القوتلى وفخامة الشيخ بشارة الخورى عرض هذه المسألة على فخامتيهما

ولقد لقيت مساعى الأمين العام اهتمام جميع الحكومات العربية لهذه القضية التى أولتها كل عناية .

عرض القضية على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى

ثم سافر الأمين العام الى لنـــدن فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وكانت هذه القضية من المسائل الهامة التي تناولها بالحديث فى اجتماعاته المختلفة مع وزير

خارجية بريطانيا وفى أحاديثه الصحفية والمؤتمرات العديدة . كما وجه فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربية المذكرة الآتية : —

« ليبيا بلد عربى تحده تونس وبلاد المغرب غربا ومصر شرقا والصحراء الكبرى جنوبا . ويقطن هذه البـــلاد منذ قرون قوم من أصل عربى يتكلمون لغة واحدة ويتبعون تقاليد وعادات واحدة ويتدينون بدين واحد . وهى بلاد مترامية الأطراف غير أنها فقيرة الموارد . وقد ظلت منذ ذلك الحين بلادا متحدة يعيش سكانها داخل حدودها يتبادلون محصولات أراضيهم ويتعاونون على استغلالها . ولم تكن هناك أية حدود تفصل بين المناطق وبعضها وكان البدو الرحل من السكان يتنقلون فى أنحاء البلاد فى حرية تامة طلبا للمرعى وكثيراً ما استوطنوا حيث طاب لهم المقام .

والبلاد فى طبيعتها غير قابلة للتجزئة فـــكل فكرة ترمى الى تقسيمها سواء إلى مناطق أو ولايات أو دوائر نفوذ أو وضع أى قسم منها تحت نظام الانتداب فكرة لاشك عائدة بالضرر على البلاد اقتصاديا واجتماعيا وأدبيا ، فضلا عن أنه لم يسبق أن حصل تقسيم للبلاد منذ آلاف السنين .

وقد ورث الليبيون عن أجدادهم حب العرب التقليدى للحرية ، وتاريخهم الطويل ملىء بالادلة على دفاعهم المجيد عن بلادهم ، آخرها مقاومتهم العنيفة للعدوان الايطالى الفاشى ، وقد دامت هذه المقاومة نيفا وعشرين عاما . محو فى أثنائها بما يقرب من نصف تعداد سكان البلاد . وجلى أنه لا يمكن ارغام هذا الشعب العربى على قبول أى حل لا يتفق مع أمانيه القومية .

وتتلخص هذه الأمانى كما عهدتها بنفسى ، فى الرغبة فى بقاء بلادهم موحدة وفى أن تترك لهم الحرية فى إدارة شئونهم بأنفسهم وأن تصبح ليبيا عضواً فى جامعة الدول العربية . وقد استقيت معلوماتى هذه من اتصالاتى الشخصية بأهل ليبيا وقد فوضنى زعماؤهم ورؤساؤهم فى أن أوضح قضيتهم وأدافع عنها .

ولقد تأكدت من هذه الحقائق جميع دول الجامعة وأرسل بعضها على انفراد بمذكرات فى هذا الصدد الى مجلسكم ، ويمكنكم بدوركم أن تتأكدوا بأنفسكم من ذلك وأنى لعلى يقين من أنه اذا جرى استفتاء فى البلاد تحت اشراف ممثل الامم المتحدة اذا دعت الحال الى ذلك لأسفر عن أن الشعب الليبى أجمع سيطلب بصوت واحد تحقيق أمانيه القومية .

ولا شك فى أن أى تأخير فى الوصول الى حل يحقق هذه الأمانى سيؤدى الى خيبة أمل مريرة ليس فى ليبيا فحسب بل وفى أنحاء العالم العربى أجمع .

ومن الطبيعى أنه اذا دعت الحال الى فترة انتقال أن تسند مهمة ارشاد الشعب الليبى الى تحقيق هدفه المنشود وهو الاستقلال التام الى دولة عربية أو الى الجامعة بأجمعها ولا شك فى أن اختيار أمة عربية للوصاية على شعب عربى فى جوهره لما يتفق مع الروح التى تسود المنظمة العالمية الجديدة »

وتكلم الأمين العام مع سفير فرنسا فى لندن ومندوبها فى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى فى هذا الصدد . ولما لم يستطع الوقوف من السفير على نية فرنسا الحقيقيه حيال هذه القضية ذكر له :

« قد تكون فرنسا تخشى جوار العرب لأن وجود حكومة مستقلة فى ليبيا مرتبطة بجامعة الدول العربية يؤثر فى سياستها الاستعمارية فى شمال أفريقيا . ولكن فرنسا لابد لها أن تختار أحد أمرين . إما أن تستمر على السياسة الاستعمارية القديمة ، وهذا لن يؤخر الحرية والاستقلال لليبيا ، لأن الحرية تنفذ من كل مكان ودعوات الحق تصل الى القريب والبعيد . وأما أن تكون فرنسا الجديدة ، وهو ماأتمناه وأعتقده ، تنصرف الى بناء عالم جديد على أسس أخرى من الحرية والمساواة ، وعندئذ يكون قرب الجامعة منها سببا للاستقرار والسلم والتعاون » .

ثم اتصل بالحكومة الفرنسية فى هذا الشأن بواسطة سفيرها . وحاول الأمين

العام كسب الانجليز لتأييد استقلال ليبيا ووحدتها بشتى الحجج . ولم تنته المساعى فى لندن الى أى اتفاق معين ولكن وزير خارجية بريطانيا أظهر استعداده للنظر فى حقوق ومصالح عرب ليبيا . وتلقى الأمين العام من الحكومة الأمريكية رداً على المذكرة ووعداً بالنظر والعناية .

وفى الجلسة الثانية عشرة من دور الاجتماع العادى الثانى لمجلس الجامعة المنعقد فى ٩ ذى الحجة ١٣٦٤ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٤٥ وبعد مناقشة هذه المسألة قدم الأمين العام الاقتراح التالى :

« يؤيد مجلس الجامعة المذكرات التى قدمتها الدول العربيه والتى قدمها الأمين العام لمجلس وزراء خارجية الدول المجتمع فى لندن فى سبتمبر الماضى » .

وينتهز فرصة اجتماعه ليقرر أنه يؤيد حق العرب الليبيين فى حريتهم الكاملة فى بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم »

ويقرر المجلس تكليف الأمين العام الاتصال بالسلطات البريطانية لازالة أسباب الشكوى من قسوة الحكم العسكرى القائم فى هذه البلاد .

(وقد وافق المجلس على ذلك)

وقد أدلى الأمين العام فى الجلسة الثامنة من دور الاجتماع العادى الثالث لمجلس الجامعة المنعقدة فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ الموافق ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بالبيان التالى :

« حضرات الأعضاء المحترمين

أمامى مسألة عاجلة جدا أرجو عرضها على المجلس .

قرأت فى صحف بعد الظهر أن المسألة الليبية ستعرض على مجلس وزراء الدول الكبرى الذى سيجتمع فى ٢٥ أبريل (فى باريس) وقد كنت معتزما أن أعرض عليكم التطورات التى حدثت فى هذه المسألة . وأعتقد أن الأوان قد آن لعرض هذه المسألة الآن . ولذلك أرجو أن تسمحوا لى بأن أعرض على حضراتكم

ملخصا بسيطا لتطورات مسألة ليبيا منذ كلفنى المجلس فى الدورة الماضيـة أن أبذل المساعى اللازمة لتنفيذ رغباته فى هذه المسألة .

لقد ظهر ما كنا نخشاه فان نية بعض الدول متجهة نحو تقسيم ليبيـــا . فان فرنسا تريد أن تعود طرابلس للايطاليين وقد أبدت رأيها صراحة فى مجلسها النيابى وصرح بذلك الجنرال ديجول كما صرح به وزير خارجيتها . والواقع أن هذا الاتجاه كان ظاهراً فى الصيف الماضى على أن تأخذ انجلترا برقة وتأخـذ ايطاليا طرابلس وتأخذ فرنسا فزان . ولا شك فى أن هذه السياسة أخطر سياسة يبتلى بها بلد عربى لأنها سياسة ظالمة تضع البلاد تحت وصاية دول لا يرجى من احداها خير للبـــلاد . فان نية ايطاليا مثلا فى طرابلس هى الاستعمار ونقل المهاجرين الايطاليين الى طرابلس واجلاء العرب عن أراضيها . وتقصد فرنسا باستملاك فزان حماية الحالة السيئة فى شمال أفريقيا التى يشكو منها العرب . وترمى فرنسا كذلك من وراء عودة الطليان الى طرابلس الى استمرار حالة استعمارية شنيعة فى هذه البلاد لتكون هذه الحالة نذيرا للمطالبين بالحرية من أهالى تونس والجزائر ومراكش . ودليلى على هذا هو أنه فى سنى ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ كانت فرنسا على الرغم من تحالفها مع ايطـاليا لا تـكترث بأمر الليبيين الذين يشتتون تحت نير الاستعمار الايطالى وكانت ايطاليا تطمع فى تونس . فلما أستلمت الحكومة الطرابلسية الجمهورية فى سنه ١٩١٨ انتهى أمرها الى صلح مع ايطاليا اعترفت فيه ايطاليا بالاستقلال لطرابلس . فانزعجت فرنسا واحتجت على ايطاليا لأن قيام حكومة عربية فى طرابلس قد يثير أهل الجزائر وتونس ومراكش. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان برقة لن تستفيد من حكم انجلترا لها أو من وصايتها على العرب لأن أساليب الانجليز فى الحكم أن ينشروا أمنا وعدالة نسبية ولا يهتمون بالنواحى الأخرى فلا ينشئون مستشفيات ولا مدارس ولا طرقا وبمعنى أصح لا ينظرون الى الحالة الاجتـماعية . وقد شهدت ذلك بنفسى فى السودان ولاشك فى أن أهل برقه فى غنى عن ذلك الأمن وتلك العدالة النسبية

لأنهم كانوا متمتعين بهما فى عهد الدولة العثمانية ، وانما هم محتاجون الى التقدم المستمر ونشر العلم والثقافة فى بلادهم والتقدم الاجتماعى والمدنى ورغم ظنى بأن حكم الانجليز فى برقة سيكون أحسن من حكم الايطاليين فى طرابلس والفرنسيين فى فزان ، فانى أعارضه ولا زلت أعتقد أن المجلس سيقف بكل قوته لتحقيق وحدة هـذه البلاد واستقلالها . ويعارض كل المعارضة فى تقسيمها . وقد أبلغنا هذه المعارضة فى التقسيم بصور متعددة سواء بارسال مـذكرات أو باتصالاتى الشخصية بالانجليز والامريكيين فكنت أبين لهم دائما أن هـذا التقسيم ضار بأهالى البلاد لأنهم وحدة اقتصادية لاتتجزأ فالمحصولات المتوفرة فى ناحية من طرابلس لاتوجد فى برقه . وما يوجد فى فـزان من التمور خالية منه برقه والجبل ، فهذه البلاد جميعا تبادل المحاصيل التى تنتجها ولا تستطيع واحدة منها أن تعيش بغير مساعدة الأخرى.

لذلك فانه يتعين عدم تقسيمها ومن صالح أبنائها وشعوبها رحمة بهم وانصافا لهم وللانسانية أن يكونوا مجتمعين فى صعيـد واحد لايفرق بينهم شىء وقد أثبت التاريخ تلك الوحدة والحاجة اليها ، فهؤلاء الناس تربطهم صلات القرابة والنسب فلا يمكن بحال من الأحوال أن نقبل هـذا التقسيم كما أن التقسيم مضر جداً من الناحية الادارية .

بقى بعد ذلك شكل الحكم الذى يجب أن يقوم فى البـلاد . فالانجليز والفرنسيون يميلون الى الوصاية المجزأة ويقول الروس أنهم أولى بهذه الوصاية. وكل مالدى من الأخبار أن الروس جادون تماما فى طلب الوصاية على طرابلس. وقد كنت كلما سمعت ذلك أعتقد أن المسألة لاتعدو المساومة وأن الروس يطالبون بالوصاية على طرابلس ليصلوا الى ترضيه فى البلقان أو غيرها . ولكن قيل لى أنهم يعتبرون أن طلبهم الوصاية طلب سياسى وجدى .

طلبت روسيا الوصاية لنفسها ثم جاءت أمريكا ونادت بوصاية الدول الخمس

مضافا اليها مندوب عن عرب طرابلس (ليبيا) ومندوب من الايطاليين المقيمين فى تلك البلاد ودولة صغيرة أوربية ينتخب منها المندوب السامى فى طرابلس (ليبيا) وبعدمحادثات بينى وبين ممثلى الولايات المتحدة قلت لهم أنه اذا كان ولابد من هذا الأمر فبين الدول العربية دولة صغيرة رئيسها مسيحى وهى لبنان تستطيع الاضطلاع بالمهمة . وقد فشلت اتصالاتى بالانجليز بغية الوصول بهم الى ادراك حقيقة الأمر والتفاهم معهم واخيرا صرحت لهم بأنهم اذا استمروا على سياستهم فلن يتم التفاهم بيننا . وأن أهل ليبيا لن يقبلوا وصاية دون قتال . قلت لهم اذا فرضتم عليهم هذا التقسيم والوصاية الأجنبية ، فانى أنذركم بأن هذا العمل لن يمر بسلام .

حيال ماتقدم يجب علينا نحن الدول العربية أن نتمسك بحق العرب فى بلادهم وبحريتهم وأن نقدم لهم كل المساعدات المادية والأدبيـــة التى تساعدهم على أن ينالوا مطالبهم التى لايصح أن ينازعهم فيها منازع وأن نعمل من جانبنا فى هذا السبيل بكل ما أوتينا من قوة » .

فقرر المجلس ارسال مذكرة للدول التى ستشترك فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا للمطالبة لأهالى ليبيا بالوحدة والاستقلال وأن أهالى ليبيا الذين يختارون نظام الحكم الذى يرتضونه لأنفسهم على أن تكلف الأمانةالعامة اعداد هذه المذكرة وتبليغها للدول مع مداومة المساعى لتحقيق هذا الغرض .

وتنفيذا لهذا القرار وجهت الأمانة العامة الى جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا فى ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ المذكرة الآتية :

« تشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ باسم الجامعة العربيةالمفوضة من كل دولة من الدول المشتركة فيهابتقديم مذكرة بشأن ليبيا (طرابلس وبرقة وفزان) الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذى انعقد بلندن فى غضون الخريف الماضى .

والآن يتشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يتقدم بهذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها وهو مطمئن كذلك الى تأييد عرب ليبيا ومعبر عن رغباتهم وهي :

١ – أن أية فكرة ترمي الى تقسيم هذه البلاد الى مناطق يعهد بالوصاية عليها أو تضم الى دول مختلفة ستقابل برفض اجماعي من الشعب الليبي يظاهره العالم العربي .

٢ – ان من حق الشعب الليبي استنادا الى حقوق الانسان في تقرير المصير واعتمادا على ميثاق الاطلنطي وروح ميثاق سان فرانسسكو أن يستشار للاعراب عن مشيئته الحرة في اختيار نوع الحكومة التي يريدها .

٣ - ان أي اجراء يرمي الى تقرير مصير الليبيين بدون اعطائهم الفرصة الكاملة لاجراء استفتاء حر تحت اشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل مايسعه من قوة .

٤ - ان أي ادعاء يصدر من الجانب الايطالي للمطالبة باعادة أي ارتباط بين تلك البلاد وبين ايطاليا وذلك باقامة أي نوع من أنواع النظام الحكومي سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التي تتوفر لدى الشعب الليبي .

فتاريخ نضال هذا الشعب خلال هذا القرن ضد ايطاليا هو تاريخ قتال استمر أكثر من عشرين عاما فقدت فيه البلاد زهاء نصف عدد سكانها .

٥ - أوضح الامين العام في مذكرته السابقة ان وحدة تلك البلاد أمر لامعدى عنه لكفالة رفاهيتها كما انه لامندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادي واقامة ادارة صالحة بها وتوفير أسباب تقدمها العام وذلك ان كل منطقة في تلك البلاد تعتمد على المناطق الأخرى ولن يفضي تقسيمها الا الى مجاعة اقتصادية.

وقد احتفظ أهالي ليبيا من قبائل وعرب رحل في ظل الظروف العادية بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحر في مختلف المناطق.

وان تاريخ تلك البـــلاد منذ عهد الفينيقيين والاغريق حتى وقتنا الحاضر ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام ادارى موحد تتاح فى ظله حرية التنقل الى البلاد المجاورة سواء فى الشرق أو الغرب أو حتى فى الجنوب .

وعلى هذا فان أية فكرة ترمى الى تقسيم تلك البلاد الى مناطق نفوذ أو وضعها تحت الوصاية انما تمليها دوافع ومطامع أجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه .

أما فيما يتعلق بنوع الحكومة التى ينبغى اقامتها فى ليبيا فتقرير ذلك من حق الشعب الليبي ، ولقد تجلت ارادته فى مناهضة الاستعمار الاجنبي وأهليته لحكم بلاده فى مواصلة النضال طوال عشرين عاما فى ظل أنواع مختلفة من الادارات الوطنية على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التى واجهتها تلك الادارات ، فقد استطاع الليبيون ان يعتمدوا على أنفسهم فى أسوأ الظروف خلال نضالهم الذى استغرق عشرين عاما مستندين قبل كل شيء على مواردهم المادية والمعنوية

وقد اعترف بنصيبهم فى الحاق الهزيمة بالنظام الفاشى ، الامر الذى يجعل لهم الحق الكامل فى مطالبة تلك الدول التى تقوم الآن بوضع معاهدة الصلح مع ايطاليا بأن يذكروا ان الشعب الليبي كان شريكهم فى الحرب وأنه ساهم فى النصر منذ بدء الحرب ،ليس فقط بجيش قوامه الوف العرب بل بوسائل أخرى يعرفها جيدا القواد البريطانيون والأمريكيون.

وان الجامعة العربية ليهمها ان ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة وهى تؤيدها فى الحصول على حقها فى تقرير مصيرها كما تعارض ــ من ناحية المبدأ ــ فى اعادة فرض استعمار أجنبي على شعب ما عن طريق الضغط أو القوة .

وتعتقد الجامعة ان واجبها لايقتصر على معاضدة فريق من الامم العربية لتحقيق حريته ، ولكنها كمؤسسة تقوم اصلا لحفظ السلام فى العالم العربى توقن أن أى قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبي الذى تؤيده الشعوب العربية الشقيقة سيكون على التحقيق عاملا خطيرا فى اثارة الاضطراب والفوضى بل واشعال الحرب.

ولهذا يناشدكم الامين العام للجامعة العربية باسم الجامعـــة وباسم الشعب الليبي ان يكون حكمكم فى هذه القضية صادرا عن بعد نظر وان يكون نزيها وان تتيحوا للشعب الليبي فرصة التمتع بحقه فى الاستقلال واختيار نوع الحكم الذى يتفق مع مصالحه ورغباته ».

وأعقبت الامانة العامة هذه المذكرة ببرقية فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦ الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى تعرب عن استمساك الشعب الليبي بحقوقه مع تأييد الجامعة العربية له فى ذلك .

اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم

ولما تشاور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية ممثلين بأشخاصهم أو بوكلائهم فى المؤتمر الخاص الذى عقد بزهراء انشاص فى يومى ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور ـ عرض الامين العام على مسامعهم الكريمة قضية ليبيا .

ولقد تضمن بيانهم التاريخى الفقرة التالية عن ليبيا :

« . . . . ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على ان استقلال هذه البلاد أمر طبيعى وعادل . وان حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية ، وان جامعة الدول العربية التى قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم ان تهيء الاسباب لهذا الاستقلال ، وأن تتعهد بادىء الامر بالرعاية اللازمة ظهور حكومة عربية فى تلك البلاد ومعاونتها أدبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية » .

وقد استأنف مجلس الجامعة فى دورته الرابعة غير العادية فى بلودان فى ٨ رجب سنة ١٣٦٥ الموافق ٨ يونيو ١٩٤٦ بحث المسألة الليبية . وكانت

الدول الكبرى لا تزال مختلفة حول مصير المستعمرات الايطاليـة السابقة ، فعرض الامين العام على المجلس فى الجلسة الثانية (٩ رجب ١٣٦٥ - ٩ يونيو ١٩٤٦) ان شركة روتر للانباء أعلنت فى ذلك اليوم ان الحكومة الانجليزية طلبت الى مجلس وكلاء الخارجية المنعقد فى باريس ان يرسل لجنة تحقيق الى ليبيا لتعرف رأى الاهالى وعلى المجلس ان ينظر هذه المسألة العاجلة على وجه السرعة وانه يجب أن يكون للجامعة الحق فى الاشتراك فى هذه التحقيقات . فقرر المجلس تكوين لجنة صغيرة من أعضائه لمراقبة الحالة وبحث المسألة وتقديم ماتراه من اقتراحات الى المجلس ، وعهد الى الأمين العام بهذه المهمة .

وفى الجلسة الثالثة (١٠ رجب سنة ١٣٦٥ — ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦) تقدم الأمين العام الى المجلس بمشروع البرقية التالية لارسالها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى :

« علم مجلس جامعة الدول العربية المنعقد الآن فى بلودان بسوريا بما ذكرته بعض وكالات الأخبار عن اقتراح بريطانى بارسال وفد من الدول الأربع الكبرى لتبين رغبات أهل طرابلس وبرقة وفزان فكلفنى المجلس بأن احيطكم علما بأن كل تحقيق فى هذا الشأن يهم الجامعة العربية التى تعتبر ليبيا شعبا من الشعوب العربية كما يقضى ميثاقها ان تنظر شئونه ومصالحه وتحرص على ان تشترك فى الهيئة التى اشار اليها الاقتراح البريطانى وتود اذا اتفق على هذا الاقتراح ان تدعى للاشتراك وأن تحاط علما بالاجراءات والمواعيد . »

(وقد وافق المجلس على هذه البرقية فأرسلت فى نفس اليوم)

وبعد أن أصدر المجلس فى الجلسة الخامسة من دور الاجتماع الرابع غير العادى قراره التاريخى الخاص بالقضية المصرية قال الأمين العام :

« يمثل هذا المجلس نحو أربعين مليونا من الأمة العربية ويكاد يكون هناك نحو أربعين مليونا آخرين خارج نطاقه . وانى لعلى بأحوالهم وبشعورهم

وباتصالهم الدائم بالأمانة العامة للجامعة العربية أعلم تمام العلم انهم يشـــاركون حضراتكم الرغبة السامية التى تهدفون اليها وهى حرية البلاد جميعا واستقلالها وهم يشاطرونكم الرأى ومستعدون للتضحية وهم أخوانكم سواء أكانوا هنا أم هناك . فعلينا نصرتهم وانى متأكد كذلك من أنهم سينصروننا دواما ، وهم يؤيدون بكل قوتهم وقلوبهم مصر العزيزة التى هى وسط هذه الامة بين مغربها ومشرقها . »

ثم أضاف :

« لقد وردت فى بيان الملوك والرؤساء مسألة ليبيا والعمل على استقلالها ووحدتها ولذلك أتقدم بالاقتراح الآتى راجيا من المجلس الموافقة عليه :

بعد اطلاع المجلس على ماورد فى البيان الصادر فى ٣٠ مايو عقب اجتماع رؤساء الدول العربية فى انشاص خاصا بطرابلس وبرقه وفزان يقرر المجلس

١ - الموافقة التامة على ماجاء فى البيان ويوصى الحكومات العربية ببذل كل ماتستطيع من المساعى والمجهودات لتحقيق استقلال ليبيا واقامة حكومة عربية فيها واستفتاء أهلها فى نظام الحكم الذى يريده استفتاء تشرف عليه جامعة الدول العربية .

٢ - اذا قررت الدول ايفاد لجنة التحقيق فى طرابلس وبرقه وفزان ودعيت الجامعة للاشتراك فيها فعلى الامين العام ان يوفد من يمثل الجامعة . واذا لم تدع الجامعة من قبل الدول فله الحق ان يتخذ من الاجراءات سواء بشخصه أو بمن ينوب عنه مايسمح بمراقبة سير التحقيق فى اتجاه الحق والعدل ومصلحة طرابلس وبرقه وفزان »

(ولقد وافق المجلس على هذا الاقتراح) .

وقف الهجرة الايطالية الى طرابلس

على أثر ماتلقته الامانة العامة من شكاوى عديدة من الاحزاب الطرابلسية

حول هجرة الايطاليين غير المشروعة الى طرابلس ، قامت الامانة العامة بتوجيه نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذه الحالة بمذكرة قدمتها الى السفير البريطانى بمصر ، طلبت منه فيها أن تتخذ الحكومة البريطانية التدابير لوضع حد لهذه الهجرة غير المشروعة لتجنب ماقد يترتب على استمرارها من النتائج السيئة وتلقت الامانة العامة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ردا من القائم بأعمال السفارة البريطانية فى مصر يفيد ان السفاره أبلغت وزارة الخارجيـــة البريطانية مذكرة الامانة العامة وتلقت منها تعليمات بابلاغ الأمين العام ان جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف الهجرة الايطالية .

ولقد أحاط الامين العام مجلس الجامعة فى الجلسة السادسة (٤ المحرم سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) من دور الاجتماع الخامس العادى علما بهذا الرد .

كما قامت الحكومة المصرية وباقى الحكومات العربية بمساع عديدة لدى انجلترا وأمريكا بخصوص وقف الهجرة الايطالية غير المشروعة الى طرابلس .

وفى الجلسة السادسة عشرة من نفس دور الاجتماع الخامس العادى (١٨ المحرم ١٣٦٦ — ١٢ ديسمبر سنه ١٩٤٦) عرض على المجلس المذكرة الآتية التى قدمها سعادة المغفور له تحسين العسكرى بك وزير المملكة العراقية المفوض بمصر

« ان اعتراض اللجنة السياسية على توصيات العراق بأن تقرن الدول العربية استئناف علاقاتها السياسية مع ايطاليا بطلب الاعتراف باستقلال ليبيا مستندة الى أنه لايجوز لها دوليا الاعتراف باستقلال ليبيا لأنها تنازلت عن مستعمراتها هو اعتراض شكلى وغير مبنى على الواقع . وذلك لأن ايطاليا الى الآن لم توقع معاهدة الصلح ثم هى ماتزال تطالب رسميا وبصورة غير رسمية بأن تكون لها الوصاية على ليبيا وتعمل لذلك فى السر والجهر فى دعاية طويلة عريضة .

« بل إنها ، على ماجاء في الأنباء الأخيرة ، تسعي منذ الآن لأن يكون لرعاياها

من أفراد الجالية الايطالية فى ليبيا حقوق ممتازة بالنسبة للسكان المدنيين وهى تبنى هذه المطالب على حقوق تدعى شرعيتها. وبالاضافة الى هذا قد لوحظ أخيراً أن ثمت مناورة تريد بها السلطات الايطالية تدعيم مركزها فى طرابلس بأن تدفع اليها جموع المهاجرين الايطاليين سرا وعلنا ولم تقابل هذه الهجرة غير المشروعة من السلطات البريطانية بما ينبغى من حزم واجب ضمانا لمصالح العرب .

ولو فرضنا أن ايطاليا رفضت توقيع معاهدة الصلح — والدعاية الايطالية وصحفها تطالب بهذا — فما يكون موقف الدول العربية بعد أن تكون هذه الفرصه قد أفلتت منها ؟

على أن للدول العربية أن تشترط فى استئناف علاقاتها مع ايطاليا أن تكف عن المطالبة بالعودة الى ليبيا على أية صورة كانت وأن تؤيد مطالب عرب ليبيا بهيئاتهم وزعمائهم والدول العربية فى استقلال هذا القطر وسيادته .

ومع تقديرنا لأهمية الاعتراض الشكلى الذى أثير فى اللجنة السياسية فأننا نود أن تؤكدوا أن هذه هى الفرصة السانحة الوحيدة التى ينبغى للدول العربية المجتمعة أن تنتهزها لاستخلاص حق طالما جاهد من أجله عرب طرابلس الاحرار ، وخاصة أن الدوائر الرسمية وغير الرسمية الايطالية تحس أن استئناف علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول العربية من الأسس اللازمة لنهوضها من كبوتها ولقد كان لما أذيع من عزم مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المذكور أثر عاجل عميق فى الأوساط الايطالية الرسمية الموجودة الآن فى القاهرة مما يدل على اهتمامهم الشديد لهذا الموضوع وحرجهم من أن يصدر المجلس هذا القرار .

« لهذه الاسباب كلها ، فانى أتقدم للمجلس بالرجاء فى أن يبت فى هذه المسألة عاجلا وبشكل يضمن مصالح اخواننا العرب الليبيين الذين يتطلعون الآن الى مجلس الجامعة العربية بقلوب عامرة بالايمان . »

ولقد ناقش المجلس هذه المذكرة ورئى من الضرورى عند عقد الصلح بين العراق وايطاليا ، ان ينص على ضرورة اعترافها باستقلال ليبيا وتخليها عنها .

لأن العراق هى الدولة العربية الوحيدة التى أعلنت الحرب على ايطاليا. أما فيما يتعلق باستئناف الدول العربية الأخرى علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا ، فعلى هذه الدول ان تبذل جهودا دبلوماسية لنيل وعد صريح لا بوجوب تخلى ايطاليا من ليبيا لحسب ، بل بمساعدة عرب ليبيا على نيل استقلالهم وحقوقهم القومية الطبيعية .

كما تقرر فيما يختص بالهجرة الايطالية الى طرابلس ان تطلب الامانة العامة الى الحكومة الانجليزية ان تحقق وعدها بوقف هذه الهجرة على ان تقوم الحكومات العربية من جانبها بالمساعى الدبلوماسية اللازمة فى هذا الشأن .

وفى الجلسة الثانية من دور الاجتماع السادس العادى(٢٦ ربيع الثانى ١٣٦٦ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧) تليت على المجلس رسالة هيئة تحرير ليبيا الخاصة بالمجاعة فى ليبيا فأجل المجلس البحث فيها الى أن يأتى دور بحث القضية الليبية .

وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد عقدت فى هذا الحين عدة جلسات لبحث القضايا العربية ومن ضمنها قضية ليبيا . وبعد أن ناقشت القضية من جميع نواحيها وافقت على مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة فى الجلسة الرابعة (غرة جمادى الأول سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧) .

كما عرض على المجلس رسالة من حضرة صاحب السيادة السيد محمد ادريس السنوسى موجهة الى الامين العام هذا نصها :

« ياصاحب السعادة كما تعلمون جهاد الشعب الليبى من منذ وطئت أقدام ايطاليا أرض الوطن أى منذ سنة ١٩١١ الى ١٩٣٣ وما قاســـاه هذا الشعب العربى الباسل من محن وشدائد وما ذلك الا لنيل حريته واستقلاله وحفظ كيانه كأمة عربية ناهضة ، ثم أعقب ذلك سكون صورى الى سنة ١٩٤٠ حيث هب من جديد جيشا وشعبا يناضل فى هذا السبيل لمناصرة الحلفاء، وقدم من المساعدات الفعلية ما كان لها أحسن الأثر، كما ضحى فى سبيل هذه الغاية بكل مرتخص وغال

وقاسى من المتاعب والأهوال فى الأرواح والأموال مالم يقاسه شعب صغير مثله . وهذه طبرق وبنغازى وكثير من المدن الليبية أثر ملموس وشاهد حى لمن أراد أن يتأكد من صحة ذلك . وبعد جلاء الايطاليين عن ليبيا سنة ١٩٤٣ حلت الادارة العسكرية البريطانية محلهم وحكمت البلاد حكما عسكريا الى الآن ولما طالبناها بانصافنا بتسليم ادارة البلاد لأهلها والاعتراف باستقلالها وحريتها اللذين حاربوا وضحوا فى سبيلهما ، كان جوابها بان هـذا الموضوع لا يمكنها البت فيه بمفردها وانما فى بحر سنـة من توقيع ايطاليا على معاهـدة الصلح وارسال لجنة دولية لزيارة المستعمرات الايطالية السابقة والاستماع الى آراء الشعب . والآن وقد وقعت ايطاليا على معاهدة الصلح وتنازلت عن مستعمراتها ومن بينها ليبيا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، بادرت بكتابة هذا لسعادتكم راجيا عرض قضية ليبيا على مجلس الجامعة المنعقد فى القاهرة الآن فى دورته السادسة لاتخاذ قرار حاسم لمساعدة ليبيا ماديا وأدبيا كما سبق أن قرر ذلك مؤتمر أنشاص سنة ١٩٤٦ من حضرات أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية لنتمكن من شرح قضيتها فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع العظمى المنعقد الآن بموسكو والى اللجنة الدولية المراد ارسالها الى ليبيا والى كل جهة يمكن الاستفادة منها لصالح ليبيا .

كذلك عرض على المجلس رسالة أخرى بهذا المعنى من هيئة تحرير ليبيا .

وبعد أن اطلع المجلس على هذه الرسائل . وعلى ماقدمته اللجنة السياسية من اقتراحات .

أصدر القرار الآتى :

ا — يصر المجلس على قراره السابق الخاص بوحدة هذه البلاد واستقلالها .

ب — ينيط بالأمانة العامة بذل المساعى لإشراك الجامعة العربية أو بعض الدول العربية فى كل تحقيق أو استفتاء يجرى في البلاد بقصد تحديد وضعها السياسي .

جـ — يكلف الأمانة العامة مراقبة الحالة فى البلاد من ناحية خطر المجاعة الذى يهددها ، حتى إذا ماتحرجت الظروف اتصلت الأمانة بالدول العربية بقصد إجراء مايلزم فى هذا الشأن .

لجنة التحقيق الرباعية فى شئون المستعمرات الايطالية السابقة

وقد بذل الأمين العام تنفيذاً لقرارات المجلس السابقة مساعى كثيرة لدى بعض الدول الكبرى خصوصاً بريطانيا وأمريكا لاشراك الجامعة أو بعض دولها فى لجنة التحقيق التى تقرر إرسالها للمستعمرات الايطالية السابقة . وقد انتهز فرصة رحلته الى أمريكا وانجلترا وتحدث مع الرجال المسئولين فى مصير ليبيا وتأييد الجامعة العربية لمطالب هذا القطر العربى فى استقلاله ودوام وحدته .

وكان الأمين العام يأمل أن يجد مناصرة من أمريكا وانجلترا لفكرة تمثيل الجامعة فى لجنة التحقيق المذكورة ولكنه وجد اعتذارات منوعة وادعاء بان ذلك يفتح الباب لمطالب دول أخرى لتمثيلها فى لجنة التحقيق مما يخالف ما اتفقت عليه الدول الأربع فى قصر الاشتراك فى تلك اللجنة على الدول الأربع الكبرى .

وفى الجلسة الثالثة من دور الاجتماع العادى السابع لمجلس الجامعة (٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٦٦ — ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧) عند بحث القضية الليبية قال سعادة محمد كامل عبد الرحيم بك عضو الوفد المصرى « لاشك أن المجلس قد أبدى ويبدى اهتماما بالغا بالقضايا العربية جميعا ، وأخص بالذكر قضيتى فلسطين ومصر ولا أخاله أقل اهتماما بقضية أصبحت هى قضية اليوم وقضية تستلزم حلا عاجلا هى قضية ليبيا .

« والواقع أن الحالة فى ليبيا اليوم تقضى أن ينظر المجلس الموقر اليها نظرة عاجلة حازمة فى هذه الدورة . لقد اهتمت الحكومة المصرية بهذه القضية منذ سنة ١٩٤٥ فقدم وزير خارجيتها للدول الاربع مذكرة عن ليبيا وعن حقها فى الوحدة والاستقلال .

« وعند عقد مؤتمر الصلح فى سنة ١٩٤٦ دافع مندوب مصر عن حق ليبيا

فى الوحدة او الاستقلال أمام المؤتمر وأمام الدول المختلفة .

« وعندما تقرر اجتماع لجنة نواب وزراء الخارجية للبت فى مسألة ليبيا تقدمت مصر بمذكرة ضافية تدافع فيها عن استقلال ليبيا ووحدتها .

« وعلى ما أعلم قامت الحكومة العراقية الشقيقة أيضا بمثل هذا المسعى ،

وقدقدم سعادته اقتراحا رأى المجلس بعد مناقشته إحالته على اللجنة السياسية.

وفى الجلسة الخامسة من نفس الدورة (٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٦٦ — ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧) عرض الاقتراح المصرى السابق الذكر بعد أن بحثته اللجنة السياسية وأدخل عليه بعض التعديل فوافق عليه المجلس بالنص الآتى :

« لما كان حق ليبيا فى وحدتها واستقلالها هو حق طبيعى ثابت بحكم التاريخ وبما أهدرت من دماء غزيرة فى سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها وبمناسبة قرب البت فى مصير المستعمرات الايطالية فإن المجلس اذ يرقب المسالة الليبية بقلق زائد يؤكد مرة أخرى ماقرره من وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وان استقلالها هو الهدف الاول الذى يجب أن تنشده البلاد العربية وتسعى اليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة .

« ويرى المجلس ان كل تسويف فى تحقيق هذه الاهداف العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعا مع العدالة والحق .

« لهذه الأسباب يوصى المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون استقلال ليبيا ووحدتها وتقديم مذكرات الى الدول الأربع الممثلة فى اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسى لدى هذه الدول للاشتراك فى المفاوضات الجارية فى المسألة الليبية ، ودفاعا عن وجهة النظر العربية فى هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لما لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القربى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح .

ويناشد المجلس الشعوب العربية قاطبة أن تأخذ الأهبة من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ما أوتوا من وسائل عملية فعالة ، حتى يتيسر للشعب الليبي الكريم أن يصون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة .

كما وافق المجلس على أن يقدم الأمين العام مذكرة الى الدول ذات الشأن تتضمن وجهة نظر المجلس سالفة الذكر .

وفى الجلسة الثامنة من نفس الدورة (٢ ربيع الثانى ١٣٦٧ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨) أحال المجلس المسألة الليبية على اللجنة السياسية المكونة من وزراء خارجية الحكومات العربية لدراستها وابداء الرأى فيها .

وفى الجلسة العاشرة (١٢ ربيع الثانى ١٣٦٧ — ٢٢ فبراير ١٩٤٨) عرض على المجلس قرار اللجنة السياسية الخاص بقضية ليبيا ووافق عليه وهذا نصه :

١ — توصى اللجنة مجلس الجامعة بتأييد قراراته السابقة فى شأن وحدة ليبيا بأقسامها الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) واستقلالها استقلالا كاملا . وقد كلفت اللجنة الأمانة العامة تقديم مذكرة إلى لجنة التحقيق تتضمن وجهة نظر المجلس .

٢ — والمجلس وهو يقرر تصميم أهل ليبيا على تحقيق أهدافهم القومية ومبلغ تمسكهم واتحادهم فى بلادهم يعلن أنه سيمضى فى بذل كل معونة لهم حتى بلوغ أهدافهم .

وتنفيذا لهذا القرار وجهت الأمانة العامة عن طريق وزارة الخارجية المصرية مذكرة بتاريخ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧) إلى الدول الأربع المشتركة فى لجنة التحقيق هذا نصها :

حضرة صاحب السعادة . . .

بناء على قرار صدر بالإجماع من مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه ببيروت بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

أتشرف بان ألفت النظر إلى النقاط الآتية راجيا التفضل بابلاغ هذه

المذكرة فى أقرب وقت إلى حضرة صـــاحب السعادة وزير خارجية . . . .

١ ـ ليبيا بلاد عربية . مساحتها حوالى مليون كيلو متر مربع . وأقسامها الرئيسية هى برقة وطرابلس وفزان . وعدد سكانها وفق أحصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الأنفس : منهم ثلاثون ألف اسرائيلى ، وفد أغلبهم الى هذه البلاد منذ قرون على أثر اضطهادات دينية . ومنهم ٤٥ ألف ايطالى دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢ .

أما الباقون وهم الغالبية فهم عرب مسلمون وفد بعضهم الى هذه البلاد واستقروا فيها فى القرن السابع للبلاد عند مافتحها العرب. ووفد البعض الآخر فى سنة ١٠٥٠ وهم فى الأعم ينتسبون الى أصل عربى واحد هو قبيلة بنى سليم .

ثم ان من كانوا من أهل ليبيا وأصلهم من البربر قد خالطوا العرب وتزاوجوا فيما بينهم حتى صح القول بان أهل ليبيا جميعا شعب واحـــد تجمع بين أفراده أوثق الروابط : فلغتهم جميعا هى اللغة العربية ، ولا توجد فى ليبيا لغة أخرى تزاحمها . ودينهم هو الاسلام ، ولا يقوم الى جانبه دين آخر . وعاداتهم هى عادات العرب . ومن ثم كانت ثقافتهم متماثلة أو كالمتماثلة .

٢ ـ وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لاانفكاك لها :

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل وأحيانا بالقمح والشعير والحيوانات ، وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيوت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة .وترسل فزان الى برقة وطرابلس تمرها الوافر ولا غنى لأى من هذه الاقسام الثلاثة فى حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين . بل ان كلا منهما يعتمد فى حياته الغذائية ـ بل فى ذات وجوده على مايمده به أهل القسمين الآخرين . ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أنقذ ، فى سنى الجفاف حيث تقل الحبوب مئات الالوف من أهل ليبيا .

٣ ـ فليبيا باقسامها الثلاثة وحدة لا تقبل التجزئة . اذ من شان هذه التجزئة

أن يفنى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لا قيام بعده . وهذه الحقيقة هى وليدة عوامل اجتماعية واقتصادية ملحة كانت دائما بارزة للعيان وكانت دائما مرعية طوال تاريخ هذه البلاد . حتى أن الايطاليين لما أغاروا على هذه البلاد فى سنة ١٩١١ أبقوا على وحدتها الادارية . ولم يلجأوا الى تجزئتها الى ولايتى برقه وطرابلس الا تحت ضغط عوامل عسكرية مؤقتة . على انهم عادوا بعد ذلك الى انشاء حكومة موحدة يمتد سلطانها على البلاد جميعا ويشرف عليها حاكم عام مقره مدينة طرابلس .

فالمطلب الأول للشعب الليبى هو الابقاء على وحدة بلاده باقسامها الثلاثة من حدود مصر شرقا الى حدود تونس والجزائر غربا .

٤ — والشعب الليبى وهو يطالب بالابقاء على وحدة بلاده ، يطالب كذلك وبكل قوة بتمتعها بالاستقلال وبتحريرها من الاستعمار والاستغلال أيا كانت صورته .

وليس الاستقلال غريبا على أهل هذه البلاد ، على ما قد يبدو لأول وهلة فمنذ الفتح الاسلامى فى منتصف القرن السابع للميلاد وأهل هذه البلاد يتمتعون فعلا بالحرية الواسعة التى يسمح بها الاسلام فى تنظيم شئونهم الداخلية .

ومنذ انضمت ليبيا الى الدولة العثمانية وهى تتمتع أيضا بكيان سياسى مستقل . ذلك أن نظام الخلافة الذى كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ما كان يعرض لمنهج الحكم وأساليب الادارة فى أى بلد من البلاد العربية بل كان على العكس من ذلك يبقى على تلك المناهج والأساليب ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقى ، مادامت تهدف جميعا الى رفاهية السكان واقامة العدل بينهم

وهكذا قامت فى طرابلس الغرب ، منذ أن انضمت الى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الاشراف على ادارة البلاد . كما أن أبناء هذه البلاد كانوا هم الذين يتولون شئون القبائل والعشائر . وكان منهم كذلك المديرون

ورؤساء البلديات فى المدن الكبرى .

وأخيرا عندما نجحت الحركة الدستورية فى الدولة العثمانية فى أوائل هذا القرن (سنة ١٩٠٨) كان الليبيين ممثلون فى البرلمان العثمانى .

وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتعوا بالاستقلال الذاتى ومارسوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحا طويلا من الزمن . وقد نزل هذا النظام من نفوسهم واطمأنت اليه قلوبهم، لأنه لايخرج بهم عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة. ذلك أنهم - وهم فى غالبيتهم من قبائل عربية بدوية - مطبوعون بالفطرة على الاستقلال والتحرر من كل قيد .

ولذلك قاوم أهل ليبيا اعتداء الايطاليين على بلادهم فى سنة ١٩١١ أشد المقاومة واستمروا على مقاومتهم طوال الثلاثين السنة الماضية الى أن ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيرا (فى ينايرسنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الايطالى البغيض .

وأن تاريخ جهاد الليبيين فى الذود عن بلادهم واستشهادهم فى سبيلها ، وأن تاريخ فظائع الاستعمار الايطالى والوسائل الوحشية التى اصطنعها لإخضاع البلاد واذلالها لمعروف ومنشور .

ولذلك نكتفى هنا بأن نقرر أن تلك الوسائل الوحشية قد ولدت فى نفوس الليبيين جميعا شعوراً شديداً بالكراهية نحو الايطاليين ، يجعل التفكير فى اعادة أى شبر من أرض البلاد الى ايطاليا من أتعس الحلول وأبعدها نحو الصواب ، بل وأبعدها عن الممكن تنفيذه فعلا لأن أهالى ليبيا سيقاومونه جميعا بقوة السلاح .

٥ - واذا كان الليبيون قد قاوموا اغارة الايطاليين على بلادهم وقاوموا كل ماأنزلوه بهم من صنوف العذاب فى غير هوادة ولا مهادنة ، فذلك لأنهم أهل كرامة وأهل استقلال طبعت عليه نفوسهم منذ أجيال وأجيال . فاستشهد منهم فى سبيله من استشهد ، وهاجر منهم من لم يستطع أن يقيم على الضيم . وبلغ من أثر هذين العاملين أن نزل تعداد سكان البلاد فى الثلاثين السنة الأخيرة من مليونين الى قرابة مليون واحد من الأنفس .

٦ ـ وقد ظل المجاهدون الليبيون يعملون فى البلاد العربية وخاصة مصر على استخلاص بلادهم من قبضة الايطاليين . فما أن دخلت ايطاليا الحرب فى يونيو سنة ١٩٤٠ حتى شرعوا فى العمل . فاتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية بالقاهرة ثم سافروا الى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال (نوجيس) واتفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين فى الجزائر وتونس تعمل ضد الايطاليين فى ليبيا غير أن استسلام فرنسا قضى على تنفيذ هـذا المشروع . أما الفريق الثانى وكان يعمل تحت رياسة سيادة السيد محمد ادريس السنوسى ، فقد ألف جيشاً ليبيا اشترك مع الحلفاء فى الحرب ضد ايطاليا ، وقد بلغ عدد أفراد هذا الجيش ١٤ ألف نفس و ١٢٠ ضابطا ليبيا ، وخاض تحت قيادة الكولونيل برامل الانجليزى جميع المعارك التى دارت فى الصحراء الغربية الى جانب جيوش الحلفاء . وقد كان نصيبه على وجه الخصوص العمل خلف خطوط العدو حيث قدم من المساعدات ما كان له فضل مذكور فى انهزام جيوش رومل .

ولا أدل على ذلك من شهادة ضابط بريطانى كان يعمل مع عرب برقة خلف خطوط العدو . فقد أذاع الميجور بنتكوف من محطة لندن فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ حديثا قال فيه « انى لا أعدو الحقيقة حين أقول أن عرب برقه كانوا معبر النصر للحلفاء فى هذه الحرب وأن جميع أفراد الجيش البريطانى الثامن مدينون بحياتهم لعرب برقه . »

وقد أكد هذه الحقيقة وزير خارجية بريطانيا فى الخطبة التى القاها أخيرا بمناسبه ذكرى معركة العلمين .

ولهـذه الاعتبارات مجتمعة يتمسك أهـل ليبيـا بحق بـلادهم فى التحرر والاستقلال ، وأهليتهم فى ادارة شئونهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ثابتة لهم منذ قرون وقرون . فضلا عن أن منهم من يشتغل فى البلاد العربية الشقيقة وفى تركيا أعلى الوظائف السياسية والادارية والعلمية وهؤلاء كثرة ، وهم جميعا ينتظرون اليوم الذى تستعيد فيه بلادهم استقلالها فيعودون اليها يخدمونها بما توافر لهم من علم وخبرة .

٧ - ومما تقدم يتبين بوضوح أن أهل هذه البلاد يستأهلون الاستقلال ولا ينقص من حقهم هذا ماقد يبدو من فقر بلادهم من ناحية الموارد الطبيعية ولعدم أخذها بعد بوسائل التقدم الصناعى ، فان العبرة فى استحقاق شعب لممارسة الاستقلال انما هى بتقدمه الأدبى وبتراثه الماضى الذى يكون قد خلع عليه من الاعتزاز بالحرية والحرص عليها ومن فهم معنى التعاون ومن التضحية فى سبيل الغير مايؤهله للتحرر من الاستغلال الأجنبى .

٨ - ويستند أهل ليبيا فى طلب وحدة بلادهم واستقلالها الى حق كل شعب فى اختيار وتقرير مصيره . كما يستندون الى أن ليبيا . وقد نزلت ايطاليا بمعاهدة الصلح الموقعة فى باريس (فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧) عن كل حق لها فيها - وقد استعادت وضعها السياسى قبل الغزو الايطالى - ولما كانت الدولة العثمانية قد نزلت من قبل ، هى الأخرى ، عن كل حق لها فى ليبيا بمعاهدتى لوزان الموقعتين فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ و ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ فان ليبيا تكون بذلك قد تحررت من كل سيطرة أجنبية واستعادت حقها الأصيل فى الحرية والاستقلال .

ويستند الليبيون كذلك الى جهادهم الطويل المرير ضد حكم الفاشست ، والى ماقدموه لقضية الحلفاء فى الحرب الأخيرة من المساعدات التى كانت بحق « معبر النصر لهم جميعا » .

٩ - لذلك يرى مجلس جامعة الدول العربية أن كل تسويف فى تحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها يعتبر عملا ظالما ينافى الحق والعدل ويعتبر كذلك وضع هذه البلاد كلها أو بعضها تحت أية وصاية أجنبية عمل يكون من شأنه أن يثير الاضطرابات ويدفع إلى تلمس الخلاص منه بكل الوسائل .

وأنى لاحرص على أن أؤكد لسعادتكم أن حكومتى لن تقف مكتوفة الايدى امام أى ظلم يقع على عرب ليبيا ، وأنها لن تتراخى فى القيام بواجبها فى هذا الشأن .

الفصل الثاني

مساعي الأمانة العامة داخل البلاد الليبية:

لقد اتخذت الأمانة العامة العدة داخل البلاد الليبية لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وتنسيق الجهود حيال هذه القضية ، ولتهيئة الرأى العام الليبي لاستقبال لجنة التحقيق برأى موحد فى طلب الاستقلال والوحدة ، فاتصلت بجميع الأحزاب والهيئات الليبية واستدعت كثيراً من زعماء البلاد وأسدت إلى الجميع إرشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها وعملت جاهدة على تقريب وجهات النظر بينهم وإزالة ما بينهم من خلافات ، وأمدت الجميع بالعون الأدبي والمادى ولقد أنفقت الأمانة العامة من المال فى هذا السبيل فى الثلاث السنوات الأخيرة آلاف الجنيهات .

ولزيادة الضمان فى الحصول على رأى موحد أمام لجنة التحقيق عملت الأمانة العامة على تأليف هيئة تضم ممثلين من جميع الأحزاب والهيئات الليبية وهي هيئة تحرير ليبيا التى تألفت فى مارس سنة ١٩٤٧ للأغراض التى سجلتها فى بيانها التالى :

« شكلت هيئة تحرير ليبيا من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

بشير بك السعداوى
احمد بك السويحلي
محمود بك المنتصر
جواد بك ذكري
طاهر بك المريض
منصور بك قداره
وأغراضها هى :

« السعى لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية أى من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوبا ، والتعاون مع الجامعة العربية والتفاهم فى كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه وكذلك السعي بكافة الطرق المشروعة داخلياً لتنوير الرأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية واجتناب كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية ، وخارجياً بالدعوة فى جميع الجهات للحصول على تأييد الرأى العام العربي والاسلامى والعالمى وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقوام فى جميع الميادين الدولية . »

وعلى هذا الأساس وجه الامين العام إلى الشعب الليبي النداء التالى :

« من عبد الرحمن عزام باشا إلى الشعب الليبى وهيئاته السياسية »

إن قضيتكم ولا ريب من القضايا العربية التى نوليها اهتماماً منذ ثلاثين سنة ونرجو لها النجاح . وإن شعبكم العربي فى مقدمة الشعوب التى ناضلت وجاهدت وضحت بكثير من خير أبنائها فى سبيل الحرية والاستقلال .

وإن هذا الظرف لمن أنسب الأوقات لكى تجنوا ثمار أعمالكم وتظفروا بحريتكم فقد أزال الله عنكم كابوس الظلم والاستعمار . وهيئت لكم فرصة التحرر . فاغتنموها ، وها أنذا أعلن لكم أن إخوانكم الطرابلسيين هنا قد شكلوا هيئة وطنية فى القاهرة اشترك فيها حضرات السادة :

بشير السعداوى بك ، احمد السويحلى بك ، محمود بك المنتصر ، طاهر بك المريض ، منصور بك قداره ، جواد بك ذكرى .

وسينضم إليها من رجال طرابلس فى الأقطار الشقيقة بعض المجاهدين القدماء ، وقد اتخذت لنفسها إسم (هيئة تحرير ليبيا) وأعتقد أن رجالها من

خيرة أبناء البلاد البررة، وهدفهم استقلال البلاد والعمل على نيل حقوقها كاملة غير منقوصة .

وإني أرى أن وجود هذه الهيئة مما يساعدنا هنا على معرفة رغبات الشعب الليبي ويسهل مهمتنا فى خدمته ويمكن من توضيح آمال الشعب فى البلاد العربية والأجنبيه .

وإني لأهيب بجميع الهيئات السياسية فى القطر على اختلاف ألوانها أن تتكاتف وتتساند فى الداخل والخارج حتى تستطيع أن تؤدى عملها على خير وجه وأكمل نظام . كما أناشد هذه الأحزاب المتعددة فى ليبيا أن تتهادن وأن تكف عن أي قول أو فعل يحرك الشقاق بينهم وأن يتجهوا بكامل جهودهم نحو الاتحاد وأن يكونوا صفاً واحداً لانقاذ البلاد فى الدور العصيب الذى تجربه الآن . »

وقد تعهدت الأمانة العامة هذه الهيئة بالتأييد المعنوي والمادى . كما مدت يد المساعدة لأحزاب وجمعيات ليبية أخرى ولعبت هذه الهيئة وغيرها دوراً هاماً والتف الشعب بهيئاته وأحزابه حول راية الحرية ، فسارت الأمور فى طرابلس الغرب وفق رغبات الأهالي الوطنيين ولكنها كانت فى برقة تتنازعها تيارات شديدة من النفوذ الشخصى والنفوذ الأجنبى ، ومع ذلك فان نتيجة التصويت أمام لجنة التحقيق كانت على أحسن وجه فقد كان الاجماع فى طرابلس على الاستقلال والوحدة إجماعا شاملا .

وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية كان لها أثر مشكور فى توجيه السياسة الداخلية فى البلاد الليبية إلى الوجهة الوطنية ، وبذلت فى ذلك جهداً كبيراً وقدمت من المساعدات المادية والأدبية الشيء الكثير حتي وصلت نتيجة الاستفتاء والقضية عامة إلى هذه النتيجة المرضية .

المجاعة فى ليبيا

عندما هددت المجاعة ليبيا فى نهاية سنة ١٩٤٧ ومطلع العام التالى بخطر

داهم سارعت الأمانة العامة إلى الاتصال بالدول العربية واستنهضت الهمم العالية لمد يد العون لهذه البلاد . فتفضل جلالة ملك مصر المعظم بمد يد شخصية إلى البائسين فى ذلك القطر بتبرع كريم واقتدت بجلالته فى ذلك الحكومة المصرية والأهالى ، كما أوفدت بعثة الهلال الأحمر على « الطرادة فوزية » إلى طرابلس وبرقة لتوزيع المؤن وإسعاف المنكوبين .

وعرض الأمين العام أمر هذه المجاعة على مجلس الجامعة الذى قرر فى دورته السابعة بجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ « أنه نظراً للأخبار المتواترة عن اشتداد المجاعة فى طرابلس وبرقة وتونس ، رصد المجلس المبالغ المناسبة لمقاومة هذه المجاعة ، فدفعت بعض حكومات الدول العربية مبالغ اشتريت بها حبوب وزعت بواسطة جمعية الهلال الأحمر المصرى .

وكل ذلك لتقوية الروح المعنوية فى البلاد حتى يكون لها المكنة فى كفاحها وجهادها فى سبيل الاستقلال والوحدة .

وقامت الأمانة العامة بدراسة حال الطلبة الليبيين الموجودين بمصر والذين انقطعت عنهم الموارد التي كانت تأتيهم من ذويهم . ومدت لهم يد المساعدة بأن خصصت لكل طالب إعانة شهرية ، تزيد وتنقص بحسب حاجة كل منهم .

كما أن الأمانة العامة أعانت المهاجرين الذين كانوا قد تركوا بلادهم فراراً من الطغيان الطليانى على العودة إلى بلادهم لاستئناف الجهاد . وذلك بأن قدمت لهم المال اللازم للعودة .

الفصل الثالث

نقطة التحول — الاتصال بإيطاليا

منذ سنة ١٩٤٧ اتضح للأمانة العامة أن مساعيها مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا غير مجدية وأن الدولتين مصممتان على الاحتفاظ بما فى يدها من أراضى ليبيا عن طريق الوصاية أو على أى شكل آخر من الأشكال والأوضاع التى يلجأ إليها المسيطرون لاقامة نظم شبيهة بالاستقلال فى ظاهرها وهى أداة الاستعمار المقنع .

فحاول الأمين العام الاتصال بالشعب الايطالي والحكومة الايطالية لايجاد تعاون فى المطالبة بالاستقلال والاستفادة من النفوذ الايطالى فى البلاد اللاتينية الامريكية والكاثوليكية الأوروبية لاحداث رأى عام فى جانب الاستقلال والوحدة الليبية وللتعاون فى جانب الأمم المتحدة لكسب أصوات الدول التي تعطف على إيطاليا وعددها كبير .

وقد أشركت الأمانة العامة فى بعض هذه المساعي رجالا من العرب الليبيين وغيرهم لهم صلات حسنة بايطاليا وبالفاتيكان وتطورت هذه المساعى إلى محادثات شبه رسمية مع الحكومة الايطالية بواسطة رجال من الايطاليين كانت توفدهم الحكومة أو بواسطة ممثليها فى مصر وكان بعض زعماء الليبيين على علم مستمر بهذا وكادت هذه المساعى أن تصل إلى نتيجة حاسمة تعترف فيها إيطاليا باستقلال ليبيا ووحدتها على أن يحصل الايطاليون المقيمون فى ليبيا على حقوق مساوية لحقوق العرب وأن تسوى حبياً ووديا مسائل الأراضي والممتلكات المنزوعة من العرب فى العهد الفاشستي .

ولكن هذه المساعي وقفت لأن مطامع الايطاليين في استرداد طرابلس

أخذت تتزايد بميل البريطانيين والفرنسيين أو ميل الكتلة الغربية كلها إلى احتضان إيطاليا وترضيتها لمقاومة الشيوعية .

ولما شعر الأمين العام بما يحاك لهذه المساعى من مؤامرات دولية معاكسة وتحول الايطاليون عن الطريق التى اتخذوها باستعدادهم للتمشى فيها مع العرب أصبح لزاما اعداد الرأى العام العربي للمقاومة فى حالة اتفاق الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) على تقسيم البلاد ومنح الوصاية الايطالية على الخصوص من النفاذ بكل الوسائل .

واتخذت ترتيبات متعددة لتهيئة البلاد الليبية للدفاع عن نفسها كما أنذر الأمين العام بوسائل مختلفة ذوى الشأن بأن هذه المقاومة آتية لاريب فيها .

وكانت وزارة الخارجية الامريكية وممثلو أمريكا على وجه الخصوص يشاركون الأمين العام رأيه فى أن الوصاية الايطالية لا يمكن تنفيذها فى طرابلس إلا باراقة الدماء ومع ذلك فان إيطاليا قد انصرفت للتفاهم مع بريطانيا وفرنسا بدلا من التفاهم مع العرب وانتهت معهم إلى اتفاق (بيفن — سفورزا) .

فأخذت الأمانة العامة فى العمل بما كلفها به مجلس الجامعة العربية من اتخاذ جميع الوسائل والسعى حيثما وجد السعي سبيلا لاحباط مشروع (بيفن — سفورزا) وجاهدت بكل جهدها لاحباط هذا الاتفاق فى جميع عواصم الدول الشرقية والاسلامية ومع ممثلى الدول فى القاهرة واستعانت بممثلى العرب فى الأقطار المختلفة للحصول على الأحداث اللازمة لاحباط هذا المشروع فى الأمم المتحدة .

وبعثت بالتعاون مع الحكومة المصرية وفداً من ممثلى طرابلس وهيئة تحرير ليبيا إلى الأمم المتحدة وأمدته مادياً ومعنوياً بكل ما استطاعت وقد لعب هذا الوفد دوراً هاماً فكان أن فشل مشروع بيفن — سفورزا وما على شاكلته من الاقتراحات فى الأمم المتحدة وأن ترجع إيطاليا خاوية الوفاض

فساء مركزها . ولم تكن قد يئست لاهى ولا الدولتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا من حلول للمسألة الليبية ترضى العرب ظاهراً وتسلبهم جوهر الحكم والسيادة فى الوطن الليبي .

ومما يؤسف له أنه فى الأيام الحرجة فى سنى ٤٧ و ٤٨ و ١٩٤٩ كانت البلبلة فى الرأى العام شديدة والايمان بالنصر ضعيفاً نخطر للكثيرين تسويات زهيدة يقصد بها انقاذ ما يمكن انقاذه ووصل الأمر إلى انصراف بعض القادة والزعماء الليبيين إلى الاكتفاء بابعاد إيطاليا بأية وسيلة ولو حلت بريطانيا فى كل البلاد وصية بأى شكل من الأشكال وتورط بعضهم فى التفاهم على أنواع من الحكم لا تخرج عن الحماية الأجنبية فى صورها المتعددة فى بعض أجزاء البلاد العربية الخاضعة للنفوذ الأجنبى .

وكانت الأمانة العامة تعاني في ذلك مشقات كبيرة وتسويات لخلافات عنيفة أملا فى توحيد الرأى العام وبث روح الثقة والأمل فى النصر النهائي فلما جاء نصر الله وأحبطت مساعي إيطاليا والدول الكبرى والصغرى المؤيدة لها فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى مايو سنة ١٩٤٩ وفشل مشروع بيفن — سفورزا . عاد الايطاليون إلى استئناف المحادثات مع الأمين العام للجامعة العربية إما بصفته الشخصية وإما بصفته أميناً عاماً بواسطة رسل شبه رسميين من الايطاليين ففتح الباب للتفاهم بحديث نشره الأمين العام بجريدة التمبو تمهيداً للتفاهم ، وهذا نصه .

« نشرت جريدة التمبو (الزمان) التي تصدر فى روما بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٩ حديثاً لحضرة صاحب المعالى عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية تحت عنوان :

« دولة عربية ليبية يشترك فيها الايطاليون »

الأمين العام لجامعة الدول العربية يؤكد ضرورة وحدة الأراضي

الليبية — التفاهم لا يزال ممكناً بشرط أن يقوم على أساس اتفاق صادق » .

أرسل إلينا مراسلنا فى القاهرة الأستاذ أمبرتو سبالانزانى الحديث التالى مع سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا .

س — هل يمكن لمعاليكم أن تدلوا برأيكم فى الحوادث التى تتعلق بليبيا ؟

ج — ان رفض هيئة الأمم المتحدة لمشروع بيفن ـ سفورزا يعتبر نصراً للعرب وهو يبرهن على أن الدول الصغيرة لم تعد تخضع لارادة الدول الكبيرة. ألم تشعل نار الحرب للدفاع عن مبادىء الحرية . وقد كان بين الحريات التى نادى بها الحلفاء وأكدها ميثاق هيئة الأمم المتحدة حق تقرير المصير الذى يظهر انه نسي نهائياً . لماذا ؟ هل ليتولوا للشعب الليبى أنه ليس له الحق فى أن يكون حراً فى بلاده وأن يفرض عليه حكم أجنبي لا يرغبه ؟ هذا يعنى نقصاً فى الصراحة يرمى إلى إخفاء بعض المصالح ولكن الغاية لاتبرر الواسطة لأن حماية هذه المصالح يمكن تأمينها بطرق أخرى .

س — هل تعتقد سعادتكم أن التفاهم بين الايطاليين والعرب لايزال ممكناً ؟

ج ـ نعم بشرط أن يكون ثمرة اتفاق صادق مخلص . لست فى حاجة إلى أن أكرر أن العالم العربي يشعر بعطف نحو الايطاليين الذين هم مثلنا من سكان البحر الأبيض المتوسط . وان التفاهم بين العرب والايطاليين سيؤدى حتما إلى مصالح متبادلة . هل فكرتم في الفوائد التي تعود على بلادكم من تفاهم مثل هذا ؟ ان مجموعة الشعوب الاسلامية كبيرة وأنتم أمة فى حاجة لتصدير منتجاتكم وليس ذلك فحسب بل أيضاً لتصدير الأيدى العاملة وقد قدرنا دواما أعمالكم وقد سبق أن قلت هذا فى الحديث الذى نشرته (التمبو) في ٢٥ اكتوبر في العام الماضي .

س — هل فى استطاعتكم أن تؤكدوا اليوم أنكم لاتزالون عند رأيكم الذى صرحتم به في الحديث المذكور ؟

ج — أعتقد أن هذا في استطاعتي ، ولكن لاحظوا جيداً أن العرب لن

يستمروا فى مد يدهم على الدوام وأنهم مصممون على الكفاح بجميع قواتهم لتحقيق استقلالهم ووحدة بلادهم . فقد كان منكم جاريبالدى الذى يعتبر بطلا من أبطال حرية الشعوب . كما أنكم كافحتم من أجل وحدة بلادكم واستقلالها وكان لكم ضحايا لذلك يجب عليكم أن تفهموا أمانى الليبيين وتعضدوهم فان فعلتم هذا — علا مركز إيطاليا . تذكروا أن العرب لاينسون فهم شعب فخور بماضيه ومتأكد من مستقبله . فاذا تخلت إيطاليا عن كل فكرة استعمارية أصبحت بطلة للحرية فى العالم وعلت سمعتها ونفوذها كثيراً » .

ورد عليه الكونت سفورزا فى نفس الجريدة بحديث آخر هو تحت عنوان :

المصالح الايطالية فى طرابلس شديدة الارتباط بالمصالح العربية

لاتوجد عوائق من جهة إيطاليا فى سبيل وحدة ليبيا

أثارت مقابلة مراسلنا بالقاهرة الأستاذ أمبرتو سبالاتراني مع حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية اهتماما شديداً وهزة عنيفة فى صحافة البلاد العربية وبلاد ساحل البحر الأبيض المتوسط .

وقد وجدنا أنه من الضرورى أن نسأل الكونت سفورزا وزير خارجية إيطاليا عما إذا كان من الممكن الاجابة على حديث هذه الشخصية الهامة فى العالم العربي لعرض وجهة النظر الايطالية بهذا الصدد ، وقبل الكونت سفورزا أن يجيب على أسئلتنا حتى يساهم فى إيضاح هذه المسألة على أحسن وجه ، المسألة التى تشغل بصفة قوية فى الأشهر المقبلة حياة بلدنا وحياة مواطنينا الموجودين فى طرابلس .

س — ماهو أثر الحديث الذى أدلى به عزام باشا إلى جريدتنا يا معالى الوزير ؟

ج — حسن ويظهر أن آراء هذه الشخصية البارزة فى الجامعة العربية التى قابلتموها تتفق مع الآراء التي وردت فى تصريح الحكومة الايطالية في

أول يونيو وهي تطابق آراء واتجاهات لم تكن حديثة العهد فى إيطاليا لافى أواسط المستشرقين ولا فى الدوائر الحكومية .

ونحن مستعدون للتفاهم مع العرب على أوسع مدى فاننا نرمي إلى إنشاء دولة يمكن أن يتعاون فيها العرب والايطاليون فى ليبيا تعاونا كاملا. وأظن أن هذه فكرة عزام باشا .

س — وكيف تفسرون اتفاقكم مع بيفن ؟

ج — بخصوص هذا الاتفاق يجب تمييز المبادىء الجوهرية التي أوحت إلينا كيفية تطبيق هذه المبادىء بصورة عملية . فان جوهر الاتفاق يرجع إلى اعتراف بريطانيا برجاحة المصالح الايطالية فى طرابلس وفى نفس الوقت نحن اعترفنا برجاحة مصالح بريطانيا في برقة وإن كان نوع مصالحهم يختلف عن مصالحنا .

أما بخصوص كيفية تحقيق هذه الاعترافات المتبادلة من وصاية أو اتفاقات مباشرة مع الحكومة المحلية وغيرها ، فمن المفهوم أن هذا لا يتوقف على رغبات أو إرادة انجلترا وإيطاليا فحسب بل يتوقف على جملة عوامل وظروف مثل رغبات الشعوب والحالة المحلية وقرارات هيئة الأمم ورأى الدول العربية .

س — وما هي فى رأيكم المصالح الايطالية فى طرابلس ؟

ج — إن هذه المصالح ليست إيطالية فقط بل هي شديدة الارتباط بحياة طرابلس نفسها ، فيوجد قبل كل شيء مصالح العمال الايطاليين الذين يكونون جزءاً رئيسياً من كيان البلد الاقتصادى ، ووجود مجموعات عديدة من أصل إيطالى أصبحت جزءاً مقيما وحياً من شعب البلاد والروابط الاقتصادية التي تأسست بحالة متينة جداً ، ومنها صناعة وزراعة طرابلس قد نشأت وترعرعت بوجود المنشآت الايطالية التي أدخلتها وأحيتها وكذلك الجوار الجغرافى لهذين البلدين ورغبة إيطاليا فى أن توجد على الضفة المقابلة

لها على البحر الأبيض المتوسط دولة صديقة تكون حالتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامل استقرار فى هذا البحر . هذا صحيح إلى درجة أنه يمكن التحدث لا عن المصالح الايطالية بطرابلس بل عن مصالح طرابلس بايطاليا .

س — تحدث عزام باشا عن مسألة وحدة ليبيا فما رأيكم فى هذا الموضوع .

ج — لم تكن إيطاليا أبداً وبأى طريقة ضد وحدة ليبيا . ماهى مصالح إيطاليا الحقيقية والدائمة ؟ أن تكون الشعوب المقابلة لها على البحر الأبيض المتوسط فى حالة رخاء وسعادة وهناء ، وأن تكون علاقاتنا معاً وثيقة ومثمرة ، فان الانقسامات والتقسيم لا يمكن أن تساعد على تحقيق الثروة والسعادة ولهذه الأسباب كانت طرابلس دائماً وبدون جدال أكثر تقدماً بين الأقطار الليبية الهامة لأسباب عديدة . ومن جهة أخرى أن وجود حكومة سنوسية فى برقة يعطي هذا القطر طابعاً سياسياً خاصاً لم يلق قبولا حسناً فى الأقطار الأخرى حتى الآن .

فلسكان ليبيا أولا أن يقدروا هذه الظروف بعد الوقوف على الحالة الدولية الحالية وحالتهم الداخلية .

وقد قال لنا الوزير فى النهاية ملخصاً تصريحه : أما فيما يتعلق بايطاليا فمهما تكن الطريقة التى سوف تتحقق بها علاقاتنا الجديدة مع الشعوب صاحبة الشأن فى طرابلس فان الحل سوف لا يجد من ناحيتنا أى عائق اقتصادى أو سياسي بين أقاليم ليبيا »

« وقد أدلى السنيور الشيدى دى جاسبيرى رئيس الوزراء الايطالى بحديث إلى الدكتور محمد الحسينى المحرر السياسي لوكالة أنباء « موندار » وقد تناول فى حديثه العلاقات الايطالية العربية ، والسياسة الايطالية فى أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط .

وقد سأله الدكتور الحسيني :

يتردد فى العالم العربى أن السياسة الايطالية قد انسلخت عن محيط البحر الأبيض المتوسط ، وأنها قد اتجهت بكليتها إلى الغرب . فهل هناك من العراقيل الدولية التي تعيق ايطاليا عن أن تتجه بسياستها نحو التعاون مع الشرق العربي ، كما الواقع بالنسبة لاسبانيا ؟

فأجاب رئيس الوزراء :

ان سؤالكم يهمنى اذ أنني أفسره بأنه تعبير عن الرغبة فى توثيق عرى الصداقة مع ايطاليا ، وهذا يتفق تماما مع رغبة الايطاليين .

وقد كان علي بلادنا بعد حرب مؤلمة أن تسعى الى استرجاع مكانتها بين دول أوروبا ، تلك المكانة التى تستحقها بالنظر لشعبها وقدرتها الانتاجية وتقاليدها الثقافية التى ازوت ، وقد كانت كل هذه مهداً للحضارة الغربية وهذا لايعني فى شيء أن ايطاليا تريد اهمال علاقاتها مع الشرق ، لأن – كما يبرهن التاريخ – مصير بلادنا معلق بوضعها الجغرافى الذى جعلها جسراً يصل بين العالمين الشرقي والغربي .

وان هذه المهمة قد أصبحت يسيرة بعد التطور السياسي الحديث الذي حتم على القوميات المتطرفة بأن تشعر بضرورة التعاون المستمر الواسع المدى فى الميدان الاقتصادى والسياسي .

وقد جاءت قرارات هيئة الأمم المتحدة الأخيرة الخاصة بالمستعمرات السابقة مؤيدة لنظرية تقبلناها باخلاص لأنها تساعد على تنمية التعاون مع العالم العربى والافريقى ، الذى يرجوها الايطاليون التقدم .

س ـ هل هناك دول لاتزال مهتمة بربط حوض البحر المتوسط ، وما هو رأى الحكومة الايطالية فى هذا الموضوع ؟

ج ـ لقد طرحت على سؤالا عن ميثاق حوض البحر الأبيض المتوسط ولكن ليست هذه هي المسألة الجوهرية .

ان المواثيق مهما كانت طبيعتها وبصفة خاصة تلك التي نتحدث عنها ، ما هي إلا نتيجة وتعبيراً ظاهريا عن الحقائق التي أثبتها التاريخ والسياسة .

ومن أجل هذا تحدثت عن مجموعة البحر الأبيض المتوسط التي لاشك في أن أسس وجودها قائمة على الرغم من التفاوت بينها .

وفي يقيننا أن سياسة التعاون الصادقة والمخلصة بين إيطاليا والعالم العربي لاتتعارض بطبيعة الحال مع الدول الكبرى في البحر الأبيض المتوسط ، بل هي لا تملك إلا أن تعمل دائماً على إبراز هذه المجموعة .

— ما هي عناصر سياسة التعاون بين إيطاليا والعالم العربي ؟

— إن سياسة التعاون هذه يمكن تحقيقها عندما يتيسر للارادة المشتركة من ناحيتنا ومن ناحية الدول العربية — وهي موجودة فعلا — العثور على الاتجاه الصحيح .

ويمكننا أن نجد الوسائل في التبادل التجاري والاقتصادي عموما بما فيه مساهمة إيطاليا في الفنيين واليد العاملة المدربة ، والاتصال الفكري والثقافي، والسياحة وغير ذلك ؛ وهذا من شأنه أن يخطو بوحدة الشعور والمصلحة التي يمكنها أن تدعم وتزيد من قيمة الاتفاقات السياسية .

وأن إيطاليا قد اتخذت خطوات من هذا النوع وهي ترغب في زيادتها وجعلها متفقة مع المصالح المشتركة .

وأن حل مشكلة المستعمرات العادل — كما أسلفت — يعجل في هذا الأمر .

وأن الحلول التي اقترحتها إيطاليا في هذا الشأن والتي نأمل أن تنال قبولا حتى فيما يتعلق بأريتريا ، كان الدافع إليها شعوراً سامياً منزهاً بصورة تجعلنا نترقب عن ثقة نتائجها التي تسفر عن تسوية للجو الدولي .

وستظل إيطاليا دائماً ترعى المبادىء التي ذكرتها آنفاً ، ناظرة عن هذا الطريق إلى مصالح العالم العربي بعين الاعتبار . »

وقد وضحت هذا الحديث جريدة « المساجيرو » وأبلغت الأمانة العامة جهات رسمية إيطالية أن هذا التوضيح شبه رسمي . وعلى ذلك استؤنفت محادثات الأمين العام ووزير إيطاليا المفوض فى مصر وكان الأمين العام يحيط بعض الزعماء الليبيين كهيئة تحرير ليبيا وغيرها بما هو جار من تبادل الرأى بينه وبين الحكومة الايطالية . كما كان يحيط الحكومات العربية بما يهمها فى هذا الأمر ودام الأخذ والرد مدة طويلة . طيلة صيف سنة ١٩٤٩ انتهى بتفاهم صريح . ووضع فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نص الاقتراح الأخير الذي عمل الطرفان العرب والايطاليون على تأييده فى هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا . وهذا نصه :

الجمعية العامة: . . . .

(١) توصى بأن طرابلس يجب أن تهيأ لها الظروف لتكون بأسرع ما يمكن دولة مستقلة وتحقيقاً لذلك يجب إجراء انتخابات فى مدة ستة أشهر لجمعية وطنية لتختار نوع الحكومة التى تمثل البلاد وتشرف على انتخاب الجمعية الوطنية لجنة دولية مكونة من ممثلى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ومصر وإيطاليا ومن مندوبان يمثلان سكان طرابلس وتضع هذه اللجنة النظم التشريعية التى تسير عليها الانتخابات وفى أثناء مدة الانتقال لحين إنشاء حكومة وطنية يعهد مؤقتاً بادارة البلاد لسلطات الاحتلال .

(٢) تدعو حكومة إيطاليا وحكومة طرابلس لعقد معاهدة بينهما لتدعيم العلاقات وتصفية المصالح المشتركة الخاصة برعاياهم المقيمين فى أراضيها .

وأحيطت الدول العربية وبعض الزعماء الليبيين علماً بهذا بواسطة الأمانة العامة وكذلك بواسطة ممثلى إيطاليا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأرسلت الأمانة العامة المذكرة الآتية للدول العربية :

مذكرة

عن الحديث الذي دار بين معالي الامين العام وسعادة وزير ايطاليا المفوض في مصر

منذ زمن طويل حاولت حكومة إيطاليا بطرق متعددة الاتصال بالحكومة المصرية والأمانة العامة والأحزاب والزعماء الطرابلسيين للتفاهم على أساس يرضي مطالب العرب ويحقق لايطاليا مقاماً ممتازاً في طرابلس الغرب كوصية أو ما يشبه ذلك . ولم تصل هذه المحاولات رغم استمرارها أكثر من سنتين إلى نتيجة حاسمة نظراً لتردد الايطاليين ولآمالهم في بريطانيا وأمريكا فكانوا ينكلون عن تأييد الاستقلال التام الناجز لطرابلس كلما بانت لهم آمالا في المعسكر الغربي . فلما اتفق بيفن وسفورزا على مشروعهما الذي كان أساسه تقسيم البلاد الليبية بين الدول الثلاثة وقدم للأمم المتحدة في الدورة الماضية تجاهل الايطاليون مساعيهم مع أمانة الجامعة والأحزاب الطرابلسية وأراد الله رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها أمريكا وبريطانيا وأنصار إيطاليا في الأمم المتحدة من الدول اللاتينية وتخلي حتى بعض الدول الاسلامية عن المقترحات العربية أن يفشل مشروع (بيفن — سفورزا) في الأمم المتحدة فلم ينل ثلثي الأصوات وهزم بصوت واحد .

ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة الايطالية مباشرة أو بوساطات مختلفة الاتصال بالأمانة العامة محاولة التفاهم على أساس يرضى العرب والأحزاب الطرابلسية . وبعد أخذ ورد طويل وبيانات وأحاديث في صحف إيطاليا من الطرفين تقدمت الحكومة الايطالية إلى الأمانة العامة بمشروع أساسه في الواقع تخلي إيطاليا عن المطالبة بأى نوع من الوصاية أو السيطرة في ليبيا، على أن هذا يكون مرضياً لأهالي طرابلس وداعياً لحسن تعاونهم مع الجالية الايطالية في طرابلس في المستقبل ، ومعيناً على تنمية علاقات إيطاليا الودية

والاقتصادية مع العالم العربي . وتطمع إيطاليا في حالة استقلال طرابلس التام الناجز أن تضع مع الحكومة الطرابلسية المستقلة اتفاقا بشأن الايطاليين المقيمين في طرابلس ، كما تطمع في أن يكون بينها وبين طرابلس علاقات اقتصادية وثقافية ترضيها . وقد أفهمت الحكومة الايطالية دائماً من الأمانة العامة والأحزاب الطرابلسية أن الايطاليين في طرابلس سيكونون رعايا للدولة الطرابلسية متساوين في الحقوق مع بقية أهالي البلاد .

والمذكرة المرفقة من وزير إيطاليا المفوض بمصر بعد حديث شرح فيه أغراض حكومته . وهي مكونة من رأى الحكومة الايطالية في مستعمراتها على وجه العموم ومطالبها التي ترجو عون الحكومات العربية في الأمم المتحدة على تحقيقها . فأما من جهة طرابلس فقد نفضت يدها تماماً من كل محاولة لتقييد استقلالها التام . وأما من جهة برقة وفزان فقد نفضت يدها كذلك من أى مطالب خاصة لها وتركت الأمر للعرب يتفقون فيه كما يشاءون مع الحكومتين الانجليزية والفرنسية في برقة وفزان . أما في أريتريا فتطالب باستقلالها أو وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة دون تخصيص دولة معينة بذلك . وفي الصومال تطالب بوصاية لها .

ولا شك أن موقفها بالنسبة لليبيا يتفق مع قرارات مجلس الجامعة في شأنها ، وليس هناك ما يحول بين العرب والتعاون على الأسس الواردة في المذكرة بالنسبة لهذا القطر العربي ، أما بالنسبة لاريتريا والصومال فلم يسبق لمجلس الجامعة أن قرر في شأنهما شيئاً . وقد تركت اللجنة السياسية في الماضي الأمر فيهما لمندوبي الحكومات العربية في الأمم المتحدة يتصرفون فيه حسب الظروف . وقد وردت شكاوي عديدة ومذكرات من مسلمي اريتريا الذين يكونون الأكثرية يطالبون بوحدة بلادهم واستقلالها .

ويبدو أن بعض المسيحيين قد اتفقوا مع المسلمين كذلك في مطالبهم . أما بالنسبة للصومال فلا تزال رغبات الأهالي غير واضحة .

وعلي كل حال فقد ذكرت للوزير الايطالى حين تقديمه المذكرة أن العرب تجنبوا دائماً أن يؤيدوا أية وصاية لأية دولة فى أى مكان لما قاسوه أنفسهم من أضرار الانتدابات السابقة . ولذلك يحسن بايطاليا أن تتقدم بمشروع فيه ضمانات لمستقبل الصوماليين واستقلالهم الذاتي لكي يمكن البحث فى امتناع العرب فى التصويت ضد الوصاية . وأفهمته أنه ليس لمجلس الجامعة قرارات فى شأن ارتريا أو الصومال ، وأخيراً قلت لوزير إيطاليا أننى سأبعث لحكومات دول الجامعة بما بلغني إياه . وان أفضل طريق للتفاهم هو أن تتصل الحكومة الايطالية بواسطة ممثليها مع حكومات دول الجامعة وتشرح لهم وجهة نظرها مباشرة ، فان ذلك أدعي لسرعة التفاهم خصوصاً وأن مجلس الجامعة لا ينعقد عادة إلا فى أواخر شهر اكتوبر ، فوعد بذلك .

هذا ، وقد علمت أن الحكومة البريطانية والأمريكية تبحثان عن حل أساسه استقلال ليبيا كلها ، ولكنه محاط بكثير من الغموض والاشتراطات التى تجعل هذا الاستقلال احتمالا فى مستقبل بعيد . وإلى أن تتضح وجهة نظرها أرى أن الموقف بالنسبة لطرابلس الغرب على الأقل قد تطور تطوراً محموداً ، ومن الممكن فى الأمم المتحدة الحصول على اقتراح لاستقلالها التام الناجز .

أما عن أحزاب طرابلس وزعمائها فرأيها يتفق بالنسبة للرغبة فى الاستقلال على أن تحدد أطرافها الثلاثة فى نظام ما . ولكن بينهما خلافاً شديداً فى الوسائل وحول الأشخاص حاولت الأمانة العامة دائماً علاجه لاقامة جبهة متحدة بين الأحزاب والزعماء ، مما مكن فى المرة الماضية لاجتماع الأمم المتحدة من ارسال وفد طرابلسى يرضي عنه الجميع ، وباتفاقهم جميعاً . وستحاول الأمانة العامة هذه المرة كذلك ، فاذا لم يتيسر فيحسن أن يكتفى بمندوبي الدول العربية للتعبير عن وجهة النظر المتفق عليها أمام الأمم المتحدة .

وأخيراً ، أرجو أن تتفضلوا ببيان ملاحظاتكم وآرائكم لأستعين بها على

تنسيق وجهة النظر العربيـة أثناء غيبة مجلس الجامعة واللجنة السياسية ، ونظراً لقرب اجتماع الأمم المتحدة :

وبهذا انقلب الوضع الذى قاسى منه العرب الأمرين فى اتفاق (بيفن — سفورزا) وانقسمت الجبهة الغربيـة وفتح الطريق لكسب أصوات الدول اللاتينية وبعض الدول الكاثوليكية وغيرها فى الأمم المتحدة وأصبح واضحاً قبل اجتماع الجمعية العامة أن العرب فى المسألة الليبية قد ملكوا ناصية الأمر ولذلك ترددت الأمانة العامة طويلا وخصوصاً وقد ظهرت انقسامات فى الأحزاب الليبية فى ارسال وفود مختلفة من طرابلس وبرقة كانت تخشى أن يكون من ذلك ضرر أكثر من الفائدة . لأنها كانت على ثقة من أن التفاهم الذى تم مع الحكومة الايطالية مهد السبيل لأمريكا الجنوبية والوسطى وأن المساعي المنفردة مباشرة مع تلك الدول أو بالاستعانة بما بين الحكومة الاسبانية والجامعة العربية من صلات ودية هذا فضلا عن التفاهم التام مع كتلة البلاد الشرقية كاف لتحقيق الغرض وأن كل ما يمكن أن يطلب من جانب الليبيين فى هذا الشأن وفى هذه الفترة هو أن يملكوا أعصابهم وأن يمتنعوا عن الخلافات وأن يعتصموا بالاتحاد والصبر .

ولما صممت الأحزاب الطرابلسية المختلفة على بعث وفودها سواء أكان هذا بمحض ارادتها أو بدافع الرغبة المحلية لهذه الأحزاب رأت الأمانة العامة أن تعمل على منع سفرهم جميعاً أو إذا لم يتيسر لها ذلك أن تجد رباطاً بين هذه الوفود مشتركا وتعاوناً ولو غير مباشر لكي لا يتناقض عملها فسعت لذلك مع الزعماء والأحزاب الطرابلسية واستعانت بالحكومة المصرية ليكون ممثلها واسطة العقد بين الوفود الليبية وكلفت سعادة عبد المنعم بك مصطفى الوزير المفوض فى وزارة الخارجية المصرية والمنتدب لرئاسة الادارة السياسية للجامعة العربية أن يعمل دائماً مستشاراً لهذه الوفود كما اتفقت مع الوفدين الطرابلسيين على قبول نصيحته واستشارته .

كما أن حسن الحظ أيضاً صادف هذه القضية بوجود ممثلين بارعين مخلصين ذوى تجربة عظيمة للأمم العربية والاسلامية كالباكستان فى الأمم المتحدة أدوا واجبهم على أكمل وجه . فهيئوا باخلاصهم وعملهم سبيل النصر . وقد كان وفد مصر على وجه الخصوص أبرز المكافحين فى سبيل الاستقلال والوحدة لليبيا . واتخذ الحيطة في فترة الانتقال بتصميمه على رقابة الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال .

ولحسن الحظ أظهر الممثلون الليبيون جميعهم فى الوفود المتعددة عن برقة وطرابلس بصيرة وحكمة فاجتنبوا ما من شأنه ظهور الخلاف بينهم فى ساحة الأمم المتحدة وقد عملت الدول الكبرى جاهدة لتغيير القدر الذى أراده الله وهو نصرة الحق الذى بذل فيه أهل ليبيا دماءهم الزكية عشرات السنين وأراد الله سبحانه وتعالى أن يكافىء الأحياء من أبناء الشهداء وإخوانهم بذلك النصر المبين وقررت الأمم المتحدة بأغلبية عظيمة حق ليبيا في استقلالها ووحدتها وتقرير مصيرها واقامة الحكم الذى تريده لنفسها بمحض إرادتها .

وفيما يلى القرار الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بشأن ليبيا :

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

«طبقاً للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا المبرمة فى عام ١٩٤٧ التى وافقت الدول المختصة بمقتضاها على قبول توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن التصرف فى المستعمرات الايطالية السابقة واتخاذ التدابير الملائمة لسريان مفعولها.

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلى الهيئات التي تمثل الأقسام الهامة للآراء فى الأقاليم المشار اليها ، ومراعاة لرغبات ورفاهية سكان تلك الاقاليم وصالح الامن والسلام ووجهات

نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق ، توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يلي :

(ا) فيما يختص بليبيا

(١) ان ليبيا التى تشمل برقة وطرابلس وفزان تكون دولة مستقلة وذات سيادة

(٢) يسرى مفعول هذا الاستقلال فى أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أى حال فى تاريخ لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

(٣) أن يوضع دستور ليبيا بما فيه شكل نظام الحكم بواسطة ممثلي السكان فى برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون فى هيئة جمعية وطنية .

(٤) لاجل مساعدة أهالى ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة يوفد إلى ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم المتحدة تعينه الجمعية العامة وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً وغيره من التقارير الأخرى التى يرى أهميتها إلى السكرتير العام . ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئة الأمم أو أى عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم .

(٦) يتكون المجلس من عشرة أعضاء ، هم :

ا ـ ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية ، مصر ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ باكستان ـ المملكة المتحدة ـ الولايات المتحدة الامريكية .

ب ـ ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة فى ليبيا وممثل واحد عن الأقليات فى ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الأمم المتحدة الأعضاء المذكورين فى الفقرة (ب) بعد التشاور مع السلطات الادارية وممثلي الحكومات المذكورة فى الفقرة السادسة(ا) والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختصة .

(٨) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم وله أن يستشير بآراء أعضاء بذاتهم بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة .

(٩) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

(١٠) تقوم الدول القائمة بالادارة بالتعاون مع المندوب بما يلى :

ا ـ تشرع حالا في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة .

ب ـ أن تقوم بادارة البلاد بغرض المساعدة فى اقامة وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون فى تكوين الادارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

ج ـ تقديم تقرير سنوى إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً فى هيئة الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق ،

ولقد ضرب الشعب الليبي للناس مثلا فى المثابرة والصبر على المكاره والشهامة والاستبسال فأكرمه الله باجتماع رأى الدول التى عادته والتي صادقته على الاعتراف بحقه فى حريته وتقرير مصيره وفق مشيئته .

وقد أذاع الأمين العام النداء التالى على الشعب الليبى من محطة الاذاعة المصرية والجرائد .

شكر وتهنئة

بسم الله الرحمن الرحيم

إخوانى أبناء ليبيا الأعزاء

منذ أيام صدر قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بأجزائها الثلاثة — برقة وطرابلس وفزان — بوصفها دولة ذات سيادة فى مدى لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ فتواردت على الأمانة العامة البرقيات والرسائل والوفود من مختلف الهيئات والأحزاب والشخصيات من جميع أنحاء ليبيا، ومن الليبيين فى الخارج، للتهنئة والثناء على الجهود التي قامت بها الدول العربية وجامعتها فى سبيل تحقيق استقلال البلاد ووحدتها، وطلبت منى أن أبلغ هذا الشكر الفياض إلى ملوك العرب ورؤسائهم وحكوماتهم. ويسرنى أن أنهي إليكم بأني قمت مغتبطاً بهذه المهمة السارة.

والآن أشعر بأن من واجبي أن أزف إليكم أبناء الشعب الليبى المجاهد الشكر الجزيل والتهانى الخالصة على ما منحكم الله جزاء سعيكم وجهاد شهدائكم وأحيائكم الشاق الطويل ضد قوات هائلة غاشمة عشرات السنين.

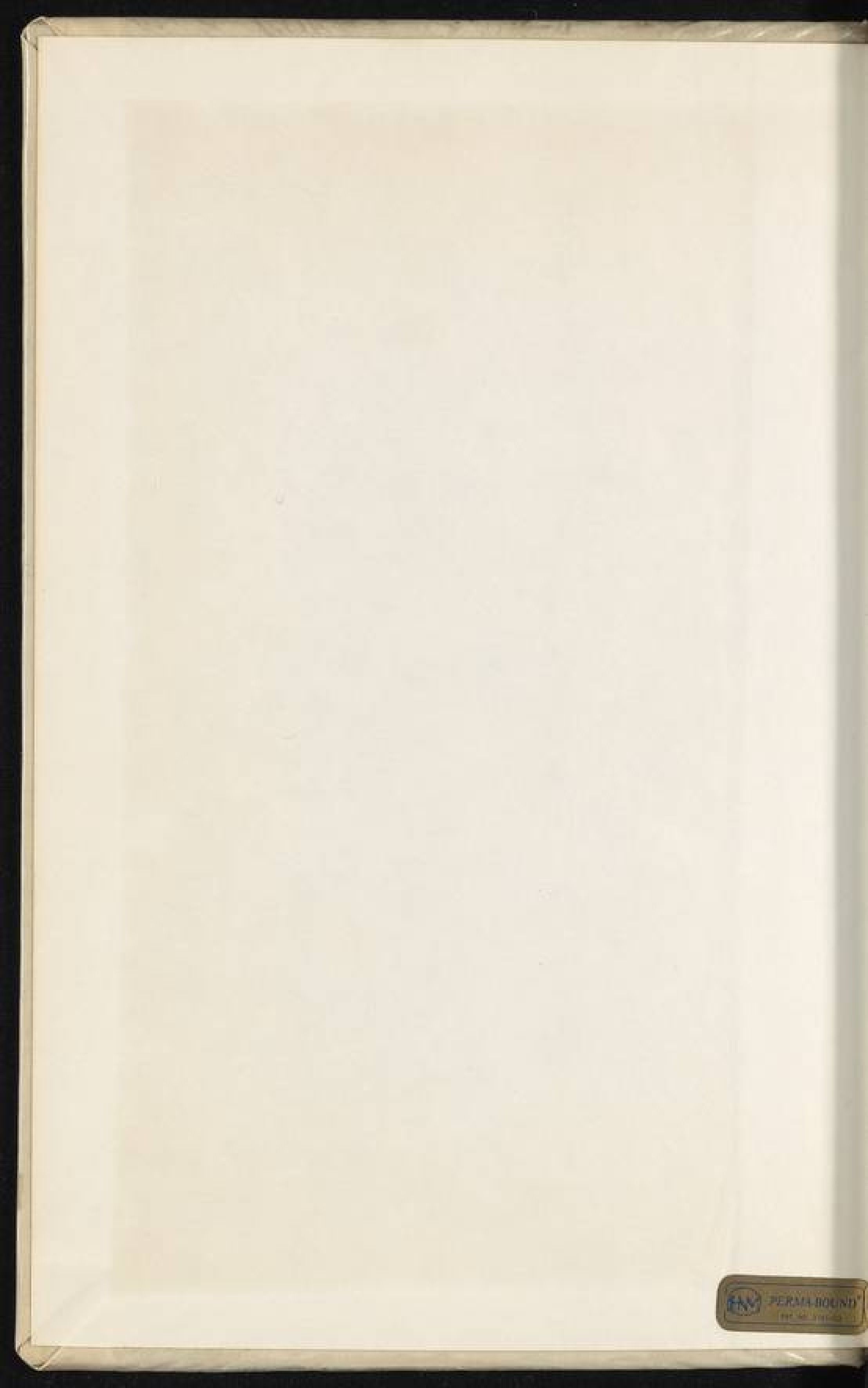
وفى هذه الأفراح الشاملة أشعر بواجب آخر وهو أن أصارحكم بأن الجهاد لم ينته بعد وإن كان قد تغير لونه. فاليوم يبدأ الجهاد فى سبيل إقامة الدولة الليبية على دعائم متينة ثابتة الأركان وحكم وطني غايته الأولى سعادة المجموع ورفاهيته حتي تنال الدولة الجديدة احترام شعوب العالم وتقديرها، ومعرفتى الطويلة بوطنية الشعب العربى الليبي الأبى تجعلني واثقاً كل الثقة بأنه سوف يبرهن للعالم على جدارته بتحقيق ما يضعه فيه من آمال.

وفقكم الله وجعل منكم دولة عزيزة الجانب وسنداً للدول العربية جميعها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القاهرة فى ١٢ صفر سنة ١٣٦٩
١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن عزام

مطبعة الرياض


PERMA-BOUND®

